الماركسية وأزمة المنهج

ابراهيم فتحي

الطبعة الأولى

١٩٩٢



ص ب ٦٦٨٩ ١١٣

بيروت ـ لبنان

مقدمة

بهذا الكتاب نبدأ نشر سلسلة «قضايا فكرية» التي تتناول قضايا حيوية فكرية ومنهجية راهنة، ومتنوعة

لقد تميّزت كتابات المفكر والناقد المصري إبراهيم فتحي بالعمق والجدّة، وروح المعالجة العلمية، وسعة الاطلاع الثقافي، ورفض الاتباع والتقليد

إن الكاتب في بحثه عن منهج شامل يرتكز على منجزات ونتائج العلوم الطبيعية والانسانية والخبرة البشرية، يعيد الاعتبار إلى دور الفكر والنظرة العلمية «التي يجب أن تستبق الممارسة»

وهو يرى أن الحركة الماركسية الواقعية قد سادتها «نزعة اختزالية اقتصادية»، أو صفة «علموية» مدعية، تردّ كلّ الظواهر والصراعات السياسية والأيديولوجية إلى «إنعكاسات مباشرة للقوى الاقتصادية»، وحيث أصبحت «الماركسية البيروقراطية مجموعة من القوانين البسيطة الشاملة، «ومرشدا للعمل» مثل اجراءات إعداد الطعام أو كتالوج إصلاح السيارة، وبرهانها في نجاحها المباشر»!

وهكذا تحوّلت الماركسية «عند باعتها المتجوّلين في بعض البلاد العربية مخزناً من التعميمات أو القوانين » فباتت النظرية «كومة من النصوص» وزائدة «ملحقة بالممارسة»؛ ويُحكم على كل قضية نظرية بنتائجها العملية المؤقتة الظاهرية وأصبح من الممكن عند بعض الماركسيين «استنباط النظرية من الممارسة وترجمة الممارسة إلى نظرية على نحو مباشر وذلك دون اعتبار لأي موقف نقدي من الممارسة»

كما يرى الكاتب أن هناك هوة ضخمة بين الشعارات المعلنة أو الكتابات النظرية «التي تعلن بصخب عن ماركسيتها وبين السلوك الفعلي» وأنه لا بد من إقامة «تمييز قاطع بين النظرية الماركسية وبين الممارسة التي اتخذت طابع المؤسسة والتي تقمع الطبقة العاملة قمعاً أيديولوجياً ونظرياً أيضاً، كما لا بدّ من التمييز بين أي نظرية وبين ممارستها».

لا يكتفي إبراهيم فتحي بتحليل أزمة المنهج في الماركسية، بل يقوم، أيضاً، بإلقاء أضواء حادة على أزمة الخيار الليبرالي الذي تنتشر مبادئه الأيديولوجية، بشكل واسع، في هذه الأيام، وتختلط بصورة «تلفيقية» مع الكثير من المبادىء والعناصر المتناقضة فيقوم بكشف أزمة الفكر الليبرالي وتشريح منطقه الداخلي، وأسس فلسفته، ونتائج ممارساته المناوئة للديمقراطية

إن الكاتب يميّز بين الليبرالية والديمقراطية لأن الليبرالية أصبحت أرضية نظرية «بعيدة عن التجانس» تتصارع عليها«اتجاهات متناقضة تعبر عن تعايش الاحتكارات مع السوق الحرة» رغم أن الاتجاه الليبرالي التكنوقراطي، اليوم، هو التيّار السائد الذي يرى أن «الدولة آلية إدارية محايدة، ويرى الحكم السياسي مسألة قدرة إدارية محايدة، فيتم اختزال المشاكل السياسية إلى مشاكل تنظيمية إدارية فالوعي التكنوقراطي السائد يقدّم نزعة وضعية «علموية» تصفّي المشاكل الاجتماعية بواسطة «تكنولوجيا عقلية» تختزلها إلى أبعاد كمية قابلة للقياس والحلول الجزئية»، وترى هذه النزعة أن اتخاذ القرار لحسم أنواع الصراع والنزاعات والمشاكل المختلفة يجب أن يبتعد عن الطابع السياسي والأيديولوجي، ذلك لأن «أغلبية المشاركين في القرار لا يملكون القدر الكافي من المعرفة ولا الخبرة المتخصّصة الضرورية» كما أن جمهور الناخبين، تبعاً لذلك، ليس مؤهلاً لكي يشارك في اتخاذ القرارات!

وهكذا لا تحتاج هذه القيادة السياسية «العقلانية» إلى مناقشات حرة مع جماهير عديمة الكفاءة بل تعتمد على «شبكة متطورة من خبراء متخصّصين ليس من الضروريّ أن ينتخبهم أحد، كما أن مشاركة الجماهير في صنع القرار السياسي سيؤدي بالضرورة إلى الصراع «وزعزعة الاستقرار» ونقص الكفاءة فاتخاذ القرار ينبغي أن يكون «وظيفة الصفوة البيروقراطية» وحدها

وهكذا تتحول الديمقراطية الليبرالية إلى نزعة معادية للديمقراطية تُغلق الطريق أمام أي فعل مستقل للشعب وتلغي سيادته وتقفز عن مشاكله الحية الاجتماعية والقومية

إن هذا البحث مساهمة جاده في نقاش بعض القضايا الفكرية الساخنة في هذه المرحلة

هاني مندس
(المشرف العام على الدراسات)

الفصل الأول

الماركسية وأزمة المنهج

ماركس: « كل ما أعرفه هو أنني لست ماركسياً »

اعتاد ماركس في نهاية السبعينيات من القرن التاسع عشر أن ينفي عن نفسه صفة الماركسية في مواجهة تيار ينسب نفسه إلى الماركسية في فرنسا ويحول التصور المادي للتاريخ (أي الماركسية) إلى قالب تبسيطي يقوم على « الوقائع الاقتصادية » ليصل إلى « قوانين » شديدة التجريد والاطلاق. وقد وضع ماركس بذلك حدوداً فاصلة بين ماركسيته وماركسية هؤلاء الأصدقاء الخطرين [١]

ومرة ثانية يكرر ماركس العبارة نفسها رافضاً أن يكون « ماركسياً » على غرار « ماركسية » الحزب الاشتراكي الديموقراطي الألماني، وهي ماركسية تدعي أنها تقوم على مذهب علمي خالص وترتكز على الحركة الواقعية للطبقة العاملة، على حين أن علميتها الكاذبة ليست إلا تكيفاً مع العلاقات الواقعية الرأسمالية، ووقوفاً عند حدود الجوانب الاصلاحية البيروقراطية في الممارسة التلقائية للحركة العمالية اعتماداً على نظرية مادية مبتذلة[٢]

وتعليقاً على هذه الماركسية الغريبة التي تقول بالعامل الاقتصادي الوحيد في تفسير الواقع يقول انجلز، إن هذه « النظرية » تحول الماركسية إلى عبارة مجردة بلا معنى، « وتجعل فهم أي مرحلة من التاريخ أسهل من حل معادلة بسيطة من الدرجة الأولى »[٣].

جرامشي « ثورة اكتوبر ١٩١٧ ثورة « ضد كتاب رأس المال »

حينما قاد البلاشفة ثورة اكتوبر ١٩١٧ صرخ أساتذة الماركسية من قادة الأممية الثانية، والذين تعلم لينين على أيديهم بأن هذه الثورة تنتهك القوانين الموضوعية للتطور الاقتصادي، فالشروط الموضوعية لم تنضج لثورة اشتراكية في روسيا المتخلفة اقتصادياً، لأن القوى المنتجة لم تصل فيها إلى مستوى الانتاج الاجتماعي الآلي الكبير لكي تدخل في تناقض مع علاقات الانتاج البورجوازية، كما تقضي الماركسية ووصل الأمر بأول ماركسي روسي، وهو جورج بليخانوف إلى وصف لينين بالنزعة النتشوية (نسبة إلى فريدريك نيتشه) وبأنه « سوبرمان » أو « انسان أعلى » وكذلك رفاقه

أما كاوتسكي القائد البارز في الأممية الثانية فقد دمغ البلاشفة بأنهم حالمون ومتآمرون من أشياع «بلانكي» يغمضون أعينهم عن الواقع ويبالغون إلى أقصى مدى في الدور الذي تلعبه عصبة من المحترفين الثوريين المتحمسين، يضعون العوامل السياسية والذاتية في مكان الصدارة ويغفلون العوامل الاقتصادية المادية الموضوعية[٤]»،أي يضعون في الصدارة دور الصراع الطبقي والسياسة ويدفعون بتطور القوى المنتجة إلى الموقع الثاني

ومن المشهور أن كاوتسكي كان يرفض رفضاً جازماً اعتبار الماركسية نظرية فلسفية أو تتضمن نظرية فلسفية، بل كان يعدها علماً إمبريقيا[٥] (يتعلق بتطور القوى المنتجة التي يمكن قياسها بدقة العلم الطبيعي)

وقد ذهب جرامشي إلى أن الثورة الاشتراكية في روسا هي من جوانب متعددة ثورة لا على تفسير « الكهنوت العلمي » للأممية الثانية لكتاب رأس المال فحسب، بل على تحليل ماركس الكلاسيكي نفسه للتطور الرأسمالي أيضاً وقد افترض جرامشي أن هذا الكتاب يدلل على أن روسيا المتخلفة يجب أن تمر بتطور تدريجي طويل من الاقطاع إلى الرأسمالية العالية التطور قبل أن توضع الثورة الاشتراكية على بساط البحث فالثورة الروسية إذن أطاحت بالماركسية المادية وضعية الطراز (العلموية) التي كانت إطاراً للممارسة العمالية (مقال الثورة ضد كتاب رأس المال

« أفانتي »٢٤/١١/١٩١٧) وفي سلسلة مقالات نشرتها« أفانتي » و«أوردينو نوفو » رفض جرامشي الأسس المادية للمعرفة وقدم بدلاً منها معرفة جدلية فعالة سياسية تتضمن وعياً بالحاجات الانسانية وترتكز على ذاتية دينامية لقد وقف جرامشي ضد علم ماركسي مادي يفسر التغير التاريخي بارجاعه إلى نسق شكلي من القوانين العلية (السببية). وقدم بدلاً منه فلسفة الممارسة الماركسية وشن هجومه على الموضوعية الخارجية الحاكمة للتطور التاريخي بمعزل عن الادراك الذاتي والفعل الذاتي (٦)

الماركسية الوضعية

بعد نصف قرن من نشر المجلد الأول من رأس المال (نشر عام ١٨٦٧) يكتب لينين تحت عنوان: قول مأثور: « من المستحيل تماماً فهم رأس المال لماركس وخاصة فصله الأول دون دراسة وفهم شاملين (مكتملين) لمنطق هيجل بأكمله ويترتب على ذلك أن أحداً من الماركسيين لم يفهم ماركس بعد نصف قرن »(٧)

اي حتى ثورة اكتوبر ١٩١٧ لم يكن ماركس مفهوماً وسط الماركسيين!! فالتيار السائد في الحركة العمالية كان يعتبر الجدل ابنية تأملية تفرض على الوقائع تعسفاً وكان يعتبر هيجل « كلباً ميتاً »

ولا يرجع ذلك بطبيعة الحال إلى نقص في المعرفة أو إلى قصور في القدرة العقلية على الفهم لو طبقنا التفسير الماركسي على تاريخ الماركسية، فبعد انتهاء مرحلة ثورات ١٨٤٨   ١٨٤٩ والنمو السلمي للرأسمالية في أكثر البلدان الأوروبية، أمكن تقديم بعض التنازلات للعمال، وفي انجلترا « تتبرجز » البروليتاريا، وتضمحل « الطاقة الثورية » وتزول، وينبغي الانتظار زمناً قد يطول لكي يتخلص العمال الانجليز مما يبدو عليهم من الفساد البورجوازي (رسالتا انجلز إلى ماركس في ٥/٢/١٨٥١ و ٧/١٠/١٨٥٨) لذلك برز داخل حركة الطبقة العاملة السياسية التي ترفع الماركسية شعاراً اتجاه يفسر الماركسية من زاوية هذه الأقسام العمالية المتبرجزة في البلاد الأوروبية وهي الأقسام الأعلى صوتاً والأكثر

ثقافة، أي البيروقراطية العمالية في النقابات والأحزاب، والارستقراطية العمالية في مجال الانتاج

ولما كان المجتمع الرأسمالي ينحو نحو اعطاء الوقائع الاجتماعية (نتيجة لسيادة المستوى الاقتصادي على كل المستويات الاجتماعية الأخرى، ونتيجة لأن العلاقات السلعية هي المنتشرة وتختزل البشر إلى السلع التي يملكونها أو يبيعونها) مظهراً كمياً متشيئاً يماثل وقائع العالم الطبيعي، فإن الميل نحو تطبيق نموذج العلوم الطبيعية على الظواهر الاجتماعية يصبح ميلاً سائداً، ويعتبر « الباحث » ملاحظاً محايداً في علاقته بموضوع الدراسة وتلك النزعة تفترض، مسبقاً، القول بثنائية الذات والموضوع وفصل النظرية عن الممارسة وإقامة حاجز بين أحكام القيمة وأحكام الواقعة(٨).

وتلك الاجراءات « العلمية » تعمل منهجياً على التخلص من البعد التاريخي للوقائع الاجتماعية وبذلك تدعم وهم الثبات الاجتماعي للرأسمالية وهنا تنشأ وقائع عازلة معزولة، ومركبات وقائع معزولة وفروع دراسة « متخصصة » بمعنى منفصلة تماماً وتصبح هذه الطرق العلمية الزائفة تأكيداً لميول وقائع البنية الرأسمالية داخل الحركة الاشتراكية وتنبثق فكرة أن العالم ماثل هناك، معطى مباشرة أمام الوعي تمكن معرفته معرفة الموضوعات باستقلال عن الذات، أي يصبح الواقع منظراً أو مشهداً موضوعياً يدرس من الخارج، ويصبح الانسان، أيضاً، واقعة معطاة فيه ويتحقق فصل جامد متصلب بين موضوع خارجي وذات تعكسه!!

ولو قفزنا عشرات السنين إلى الأمام لواجهتنا هذه الماركسية الوضعية في بعض الكتب السوفيتية التي تقدم الفلسفة الماركسية ويتم ترجمتها ليقرأها الناس، وخصوصاً في بلاد العالم الثالث ابتداء من كتيب ستالين عن المادية الجدلية والتاريخية

البحث عن الماركسية

وفي هذا الصراع بين الاتجاهات داخل الماركسية، يبرز سؤال ساذج عن الماركسية الحقة في مصدرها النقي العودة إلى ماركس.

ونلتقي، هنا، بقراءة لكتابات ماركس (وأنجلز أحياناً، إذا لم تعتبر القراءة انجلز هو الولد الوضعي الشرير التبسيطي)، لكل « نصوصه » الضخمة، كي تقدم ماركسية بقلم ماركس في صيغة مركزة ونجد أنفسنا في هذا الزعم، أمام ماركسية متجانسة تسير في خط مستقيم، في طريقها التطوري الصاعد، المحتم سلفاً، تكتشف في كل مرحلة، من نقد فلسفة الحق عند هيجل ١٨٤٣ إلى مخطوطة ١٨٤٤ وصولاً إلى نقد برنامج جوتا (١٨٧٥) حلقة منطقية ضرورية من اكتمال النظرية

وتؤخذ كل هذه الكتلة الهائلة من النصوص معاً في متوالية خطية، لكي تشف في هذا الزعم عن اتجاه تراكمي نحو غاية مقدورة سلفاً فما تم اكتشافه في رأس المال، كان موجوداً بصورة جنينية في مخطوطة ١٨٤٤ وفي البيان الشيوعي (١٨٤٨)، الفرق مزيد من النضج والتدقيق بتوالي السنين، ومن الملاحظ أن الاقتباسات والاستشهادات من ماركس تفترض تجاوراً تلفيقياً بين نصوص مجمل أعماله وكأنها نص واحد. ويصل حرب الاقتباسات في الصراع بين الاتجاهات المختلفة داخل الماركسية إلى السخف لتبرير كل شيء وأي شيء

ولا يصبح الوضع أحسن حالاً، من ناحية أخرى، حينما تربط النصوص بسياقها وبالممارسة الطبقية الجزئية ولا جدال في صحة التوكيد على تكامل النظرية والممارسة ولكن النزعة التبسيطية التي ظلت سائدة اختزلت هذا التكامل إلى وحدة بسيطة مباشرة في النظرية المادية للمعرفة استشهاداً بعبارة عرضية لانجلز عن أن برهان (جودة) الثريد في أكله! وتحولت النصوص في هذا الزعم إلى تعميمات صادرة عن جمع وقائع كافية (المغالطة التجريبية) على نحو مباشر دون توسط أي افتراضات أو نماذج. وتصبح الماركسية عند باعتها المتجولين في بعض البلاد العربية مخزناً من التعميمات أو « القوانين » الصحيح منها هو ما يتفق مع أكبر عدد من الوقائع، أما ما دلت الوقائع على أنه تعميم متسرع فهو افتراض خاطىء يمكن أن تتركه الماركسية وراءها، كما تنسلخ الحية عن جلدها العتيق؛ وتظل ماركسية « حية ».

فالنظرية (كومة النصوص أو سلسلتها) زائدة ملحقة بالممارسة تخدمها وتجعلها أسهل، ويحكم على كل قضية نظرية بنتائجها العملية المؤقتة الظاهرية وهذه العلاقة المباشرة البسيطة المزعومة بين النظرية والممارسة تجعل من الممكن عند بعض « الماركسيين » استنباط النظرية من الممارسة وترجمة الممارسة إلى نظرية على نحو مباشر اعتماداً على « نص » الموضوعة الثانية عن فيورباخ (بعد لوي عنقها)(٩).

(وذلك دون اعتبار لأي موقف نقدي من الممارسة فهناك ممارسة وممارسة أشكال ممارسة روتينية هي أساس الوهم إن النظرية لا يمكن أن يحل محلها مجرد تسجيل للوقائع، بل يجب أن تستبق الممارسة)

وعند القراءة « التنقيحية » للماركسية تتساوى الأحجار في كومة النصوص. فيمكن أن تقذف بعيداً نصوص الصراع الطبقي (في العصر النووي) وطبيعة الدولة والرأسمالية باعتبارها قوالب جامدة عفا عليها الزمان، وسيبقى في المخزن أحجار « ثمينة » أخرى أثبتتها « الوقائع » وإن تكن تلك الأحجار هامشية ويمكن إدماجها في بنية الايديولوجية البورجوازية

فلسنا أمام بناء نظري له أساسه وأعمدته ينهار بانهيار أسسه وهناك موقف ثالث من « النصوص » نجده في التجربة الصينية (ماو تسي تونج) وبعض منظريها الأوروبيين (حتى الثورة الثقافية) مثل شارل بتلهايم وهذا الاتجاه يميز داخل نصوص الماركسية، كما تشكلت تاريخياً، « لباً ثورياً » لا يمكن مطابقته بكل ما تبنته الحركة الواقعية التي تنسب نفسها إلى الاشتراكية الماركسية وتحاكيها هزلياً لأنها كثيراً ما استعارت مصطلحاتها إن هذه النواة العلمية للماركسية لم تجلب من « الخارج » إلى الطبقة العاملة، فالوعي الاشتراكي يناظر الوضع الطبقي للعمال وهم منجذبون غريزياً نحوه ونضالهم يؤدي إلى انجذاب مثقفين إلى حركتهم. وتلك النواة العلمية الثورية، إذن، ليست إلا إضفاء طابع نسقي على كفاح تلك الطبقة ومبادراتها ونتاجاً لعملية إعداد فكري بدأت من الجماهير ثم عادت لهم بعد أن أصبحت متسقة منطقياً وأكثر دقة (الخط الجماهيري للحزب) وأصحاب هذا الرأي يستشهدون بقول لينين إن العمال يستشعرون قبل القادة التغير في الأوضاع الموضوعية للنضال

والحاجة إلى الانتقال من الاضراب إلى الانتفاضة، وكما هي الحال، دائماً، فإن الممارسة تسبق النظرية[١١] كما أن الطبقة العاملة اشتراكية على نحو غريزي تلقائي![١٢].

وعلى ذلك يعتبر بتلهايم إن نصوص الماركسية هي ترابط متناقض من الصيغ والتحليلات بعضها ثوري المضمون وكذلك، ما يترتب عليها من استنتاجات، وبعضها الآخر تعبيرات انتقالية مؤقتة في فكر ماركس وانجلز ولا تشكل جزءاً من الماركسية الثورية المرتبطة بالتحويل الاجتماعي وكان ذلك في رأيه محتماً تاريخياً ولا يمكن تجنبه وقد لعبت المقولات غير الثورية، في رأي بتلهايم من كتابات ماركس دوراً بعد وفاته، وخاصة حينما لم يكن تطور الحركة الثورية للجماهير ناضجاً بما يكفي لكي يساعد على وضع خط فاصل بين هذين النوعين من المقولات في كتابات ماركس وأنجلز[١٣] والمقولات الثورية الأولى مثل نظرية الدولة ورفض العلاقات السلعية في المجتمع الاشتراكي والثانية غير الثورية مثل الدور المسيطر لتطور القوى المنتجة في التطور الاجتماعي بالنسبة إلى الصراع الطبقي (مقدمة ١٨٥٩ وفقر الفلسفة قبلها ١٨٤٧) وربما كان ركود التطور الاقتصادي في المجتمع الصيني، نتيجة للتقليل من أهمية تطوير القوى المنتجة طوال الفترة الأخيرة من حياة ماو تسي تونج، ثم اللطمة على الخد الآخر بالتركيز على تحديثها والعلاقة المتينة مع الغرب لتحقيق ذلك (أيام دنج تشاوبنج)، نقطة عملية في تقييم وجهة النظر هذه.

ومن الواضح أن الماركسية لا يمكن اعتبارها معادلة دائماً لتفسيرها في كل مرحلة تاريخية من جانب الحركة المنظمة السياسية (أحزاب اشتراكية أو شيوعية). فهذه التفسيرات تعتمد على اختيار مجموعة معينة من الأفكار والممارسات مكنت الحركة السياسية التي تتبنى الماركسية من معالجة المشاكل التي تواجهها في شروط عينية محددة. ولا يمكن إقامة علامة تساوٍ بين فكر اشتراكية الأممية الثانية أو ستالين أو تشاوشيسكو، أو ماو تسي تونج، أو الحركة الشيوعية المصرية، والنظرية الماركسية في بنائها النسقي الممكن.

ولنأخذ التشكيلة الايديولوجية للحزب الشيوعي السوفييتي، على سبيل المثال، لأنها كانت صاحبة أضخم تأثير على الماركسية الرسمية في معظم بلدان العالم الثالث التي اكتفت بالنقل الميكانيكي لها

فمن الخطأ اعتبار تاريخ الاتحاد السوفييتي تحقيقاً أو تطبيقاً (صحيحاً او منحرفاً) للماركسية أو نتاجاً لقرارات الحزب الشيوعي والدولة السوفيتية التي تمليها المبادىء الماركسية فالماركسية السوفيتية، نفسها بما لها وما عليها نتاج لحركة التناقضات الطبقية، واصطدام مصالح المجموعات الاجتماعية أو تحالف بعضها في مواجهة بعض آخر، والأشكال المتنوعة التي اتخذتها حركة هذه التناقضات إن هذه الحركة أعادت تشكيل « مادة المفاهيم » المتلقاة من الماضي الثوري والمحافظ، ومطامح الجماهير وطرائق رؤية الواقع وتخيل المستقبل

وربما لا يوجد أساس مقبول ينهض عليه التفسير السوفييتي (او التروتسكي !!) الشائع المتعلق بانحراف ستالين عن النموذج المثالي الماركسي، وبأن الستالينية الدكتاتورية وما فرضته من اقتصاد الأوامر الإدارية واشتراكية الثكنات العسكرية هي سبب الركود والأزمة (أو الوضع السابق للأزمة في الصياغات الرسمية) والانفجار. وفي الحقيقة قد يكون ستالين نتاجاً لحركة التناقضات الاجتماعية التي أشير إليها، فيما سبق، بقدر اكبر من كونه صانعها، على الرغم من فداحة مسؤوليته « فالماركسية » التي انتهجتها افعاله وقراراته لا يمكن فصلها عن علاقات القوى بين الطبقات التقليدية، وبين الشرائح والفئات والمجموعات الاجتماعية التي تولدت بعد الثورة، ولا يمكن فصلها عن الوسائل الاقتصادية والثقافية المتاحة أيامها ولا معدلات تغيرها، ولا عن خليط الأفكار التي كانت سائدة، سواء لدى الدوائر القائدة في اختلافها أو لدى قطاعات واسعة من الجماهير. فليس الوعي « الماركسي » للحزب هو الذي يحدد الوجود الاجتماعي للاتحاد السوفييتي على الرغم من أن لهذا الوعي دوراً كبيراً لا يمكن الاستهانة به.

الممارسة في التفسير الماركسي الكلاسيكي

هل نصل من ذلك إلى أن الماركسية قد تبخرّت، (أو لعلها لم توجد قط؟) ولم يعد أمامنا إلا ماركسيات مختلفة؟

ومن الملاحظ أن هذه « الماركسيات » كلها تميز هذه النظرية باعتبارها « قوة مادية » تبنتها الملايين في الحركات العمالية وحركات التحرر الوطني (ماركسية الأممية الثانية، والماركسية السوفيتية والماركسية الصينية الخ). وتحولت، هنا وهناك، إلى مؤسسات وتنظيمات نضالية وإلى أجهزة ايديولوجية مادية طليعية أو اجهزة تدهورت وتجمدت لكي تتشوه في ممارسات بيروقراطية قمعية

ولن يستطيع البحث العلمي « المحايد » أن يقف ليسجل النجاح أو الاخفاق لهذه الماركسية أو تلك اعتماداً على النتائج العملية لتطبيقها، فهناك في الكثير من الأحيان هوّة ضخمة بين الشعارات المعلنة أو الكتابات النظرية التي تعلن في صخب عن ماركسيتها، وبين السلوك الفعلي والموقف من الطبقة العاملة وحلفائها ومن أغرب الأشياء أن يطبق أحد معيار الممارسة في الحكم على النظرية الماركسية باعتبارها متجسدة في مؤسسات دولة سوفيتية أو دول في شرق أوروبا أو في الصين (أو حتى في أحزاب داخل العالم الثالث لم تصل إلى السلطة ولكنها ذيول ايديولوجية تردد في ببغاوية التفسيرات المهيمنة). فموقف كتابات ماركس (ولينين) النظرية واضحة من أن الدولة يجب منذ اللحظات الأولى للثورة أن تتعرض لتدمير جهازها البيروقراطي والقمعي تدريجياً، بطبيعة الحال، وأن تحل تنظيمات الجماهير محل جهاز خاص من الموظفين. ولم يخطر على بال ماركس قط أن مسخاً بيروقراطياً يقمع الطبقة العاملة من فوقها وخارجها هو التجسيد في الممارسة « لدكتاتوريتها »، ونجاحه هو معيار صحة نظرية ماركس في الالغاء التدريجي للدولة كجهاز قمعي منفصل مستقل عن التنظيمات الجماهيرية.

فلا بد إذن من إقامة تمييز قاطع بين النظرية الماركسية وبين الممارسة التي اتخذت طابع المؤسسة والتي تقمع الطبقة العاملة قمعاً ايديولوجياً ونظرياً أيضاً، بل

لا بد من إقامة درجة ما من التمييز بين أي نظرية وبين ممارستها

ومن الشائع أن يُنسب إلى الماركسية « نظرية » براجماتية توحّد بين النظرية والممارسة حقاً إن الممارسة هي معيار الصدق والحقيقة ولكن، كتابات الأساتذة الكلاسيكيين للماركسية لا تقول بمعيار مطلق للحقيقة، فقدرة الممارسة على أن تكون المعيار الحاسم قدرة نسبية فالممارسة تتغير، وأشكالها الأكثر تطوراً تنفي نفياً جدلياً الأشكال السابقة ولم يتعبد ماركس (أو لينين) في معبد الممارسة العفوية أو الواعية للطبقة العاملة في كل لحظة أو منعطف، بل كان يقوم بتحليلها تحليلاً نقدياً، ويناضل ضد الأشكال البالية من النشاط العملي في الانتاج والحياة الاجتماعية السياسية والعلم وينبغي ألا ننسى، كما يقول لينين: « إنَ معيار الممارسة لا يستطيع أبداً بطبيعة الأشياء أن يؤكد، أو يدحض أي فكرة انسانية **على نحو كامل**. كما أن هذا المعيار يبلغ من الافتقار إلى التحديد الدقيق ما يكفي لعدم السماح للمعرفة الانسانية بأن تصبح « مطلقة » ولكنه، في نفس الوقت، يبلغ من التحديد الدقيق ما يكفي لشن حرب لا هوادة فيها على كل ضروب المثالية واللاادارية »(١٤).

ولا يرفض معيار الممارسة إذن أن يتضمن داخله البحث المنطقي، وروابط الاتساق بين الأفكار وتوافقها في تحليل تلك الممارسة نفسها فإذا كانت المقدمات صحيحة، وإذا طبقت قوانين التفكير بطريقة صحيحة عليها فالنتيجة يجب أن تأتي مطابقة مع الواقع(١٥) ويمكن، إذن، الوصول من مقدمات صحيحة إلى نتائج جديدة (بالبرهان المنطقي) ليست مستمدة مباشرة من الواقع ومن الممارسة.

وكانت الماركسية التبسيطية الوضعية (أو البراجماتية) السائدة تعتبر انتصار اكتوبر ١٩١٧ ونجاح الاتحاد السوفييتي في أن يصبح قوة اقتصادية عسكرية عظمى، واندلاع ثورات تتبنى طلائعها الماركسية، وتضم الملايين معياراً مطلقاً نهائياً يبرهن إلى الأبد على « صدق » كل قضية مفردة من تفسيرها للماركسية. كما كانت الانتصارات « التي تدير الرؤوس » للاشتراكية الديموقراطية، طوال الأممية الثانية في الانتصارات الانتخابية البرلمانية وتوزيع الصحف وعدد الأعضاء تعد « معياراً » عند هؤلاء لصدق تفسيرهم للماركسية، ولا يخجل أنصار الماركسية الوضعية في

الحركة الشيوعية اليوم، الذين طالما رفعوا معيار الممارسة في وجه الاشتراكيين الديموقراطيين بأن يستخدموا نفس المعيار في صيغته البراجماتية لكي يعلقوا على أحزابهم لافتات الاشتراكية الديموقراطية التي « تنجح » انتخابياً في بعض البلاد الأوروبية

لا بد، إذن، من استخدام معيار الممارسة في الماركسية لاعطاء النظرية استقلالها النسبي، ورفض المطابقة بينها وبين الممارسة « الناجحة » عند البراجماتية. ونرى بعض « الباعة » المتجولين للماركسية في بعض البلاد العربية عند تعليقهم على أزمة الماركسية يعتبرون القضية النظرية المفردة مقصورة على أن تكون وسيلة لتحقيق هدف محدد في فترة معينة بنجاح. ولكن معيار الممارسة في نظرية ماركس كما يفهمه لينين مثلاً في ١٩٠٩ بعد فشل ثورة ١٩٠٥ وقبل تحقيق أي انتصار، يجيء على النحو التالي: « إن معيار الممارسة، أي مجرى تطور جميع البلاد الرأسمالية في العقود (عشرات السنين) القليلة الماضية (يلاحظ أن لينين كتب ذلك بعد ١٤ عاماً على وفاة انجلز)، يبرهن فقط على صدق نظرية ماركس الاجتماعية والاقتصادية **باعتبارها كلا** وفي عمومها لا على مجرد صدق جزء أو آخر من أجزائها أو من صياغاتها »(١٦).

فالتجربة التاريخية تفسر باعتبارها مسار التطور الاجتماعي على النطاق العالمي، الذي يلخص تنوع هذه العمليات في جميع البلدان وعند مستويات مختلفة من التقدم الاجتماعي وبمقدار ما تفسر النظرية الاجتماعية وتعمم بدرجات متفاوتة التجارب الاجتماعية من زاوية مواقع نظرية وطبقية محددة، تصبح هذه التفسيرات نفسها جزءاً من معيار الصدق. فالتجارب الواقعية العملية تتطور تاريخياً وتتغير وتخضع لقوانين موضوعية مستقلة عن وعي الناس ومحدودة بشروط تاريخية وينبغي إخضاعها لتحليل نقدي وتقييم تاريخي. وقد يفسر بعض الانتهازيين الممارسة تفسيراً تبسيطياً ميتافيزيقياً بمعزل عن تطورها المتناقض فماذا عن التفسير السائد، اليوم، الذي يعمم تجربة « واقع » الطبقة العاملة والجماهير الشعبية في العالم الرأسمالي بأنها لا تناضل بالفعل إلا من أجل « إصلاحات » وأن « الثورة » مقولة

بالية؟ ألا يمكن أن يكون ذلك إضفاء لطابع مثالي على أشكال غير متطورة لأجزاء متبرجزة متخلفة سياسياً لا تقوم بأي نشاط سياسي فعلي في بعض البلاد المتقدمة؟

بعض التناقضات التاريخية في مفهوم « الممارسة » الماركسي

نصل من ذلك إلى أن هناك نظرية ماركسية هي « نسق من القضايا » متميز عن الممارسة، ويعتبر الممارسة معياراً للصدق بالإضافة إلى اعتباره مستخلصاً من الممارسة ولكي نصل إلى هذا النسق في اتساقه « المنطقي »، لا بد من التتبع « التاريخي » للوصول إلى قضاياه

ونسترشد، هنا، بعرض ماركس نفسه لسيرته النظرية المنهجية في مقدمة كتابه « إسهام في نقد الاقتصاد السياسي » (١٨٥٩)، وهو يقدم فيها خيطاً هادياً أو مرشداً يربط بين نواحي نشاطه الفكري المختلفة، ويدلنا على كيفية فهمه فهماً أفضل.

ويتردد كثيراً لدى نقاد الماركسية أن هذا النص أو الخيط المرشد يشبه « وعاء من العصيدة » من حيث الدقة المنهجية، إذا أريد اعتباره أداة في التحليل التاريخي[١٧]، فقد أخذت الجمل القليلة، الواردة فيه باعتبارها نظرة إلى العالم ومفهوماً وقانوناً سببياً علمياً مادياً حتمياً اقتصادياً أو تكنيكياً أو جدلياً ثورياً (ستالين مثلاً ينقل عن هذه المقدمة صياغة تفسيرية ميكانيكية في المادية الجدلية والتاريخية)

كما أن هذه المقدمة تبدو عند التقسيم الاداري الأكاديمي البورجوازي للفروع العلمية خليطاً يثير الرثاء، صادرة عن مثقف هاو متعدد الجوانب يسهم صباحاً في الفلسفة وبعد الظهر في التاريخ ويترك علم الاجتماع لبعد العشاء!

ويرد الماركسيون على ذلك بأن ماركس، لم يلف كتاباته في هذه الأغلفة الأكاديمية الأنيقة المنفصلة المتخصصة لأن هدفه مختلف، فقد نظر وراء التقسيم السائد المتواضع عليه للفروع إلى ما تخفيه وراءها، إلى جوهر الحياة والأنشطة الاجتماعية المختلفة، مستهدفاً نقد الوضع الأكاديمي الذي يعوق إقامة تصور كلي لجوانب الحياة الانسانية الأكثر جوهرية موجهاً للفاعلية المشتركة في تغيير العالم على

أساس فهمه(١٨) .

والهدف الأول الذي يقرره هذا « الخيط المرشد »، أو « مقدمة نقد الاقتصاد السياسي »، هو الوصول إلى تحليل للمجتمع الصناعي (الرأسمالي) الحديث واتجاه تطوره، لكي يتم نفيه بالممارسة الثورية فهو لن ينهار من تلقاء نفسه أبداً وتلفت هذه المقدمة نظرنا إلى الفرق بين التتبع التاريخي لتطور فكر ماركس كما حدث في الواقع الفعلي ووصف مسار هذا التطور بكل تفصيلاته وأحداثه الجوهرية والعرضية وبين البنية النظرية لهذا الفكر التي أقيمت (على يدي لينين) ، أو يمكن أن تقام فيما بعد عبر تحليل منطقي لعملية تطور هذا الفكر وتشكله وصولاً إلى حالته الناضجة المتطورة فهذه البنية النظرية المتطورة تبدأ من نهاية فكر ماركس ، من محصلته وتدرس تاريخه السابق من منظور طوره الأعلى وبذلك تفهم من خلال هذا الطور طريق صيرورة الفكر والطرق الجانبية المضللة التي سار فيها ، أحياناً ، وتحديد موقع بعض المفهومات اختلافاً مع موقعها في المسار التاريخي ويتم ذلك اعتماداً على تحليل ما بين جوانب الفكر من علاقات وروابط وحلقات وسيطه وتفاعلات داخل بنية الفكر المتطور المتسقة منطقياً لا من حيث أهميتها النسبية داخل المسار الفعلي المتناقض فالبنية النظرية للماركسية في اتساقها المنطقي الداخلي متمايزة ، مستقلة نسبياً عن نصوص ماركس في كتاباته المتوالية الفعلية ، ومن الخطأ الوقوف عند كل نص مفرد وسياقه الفعلي ، على الرغم من أهمية ذلك ، بل لا بد من تحديد موقع المفهوم العام المستخلص من النص داخل بنية المفهومات المترابطة متعددة المستويات في تكامل النظرية فالإشكالية الماركسية أو الإطار النظري للماركسية إذ يعكس الكتابات الماركسية على نحو مجرد من المصادفات والتعرجات والتخبطات في تحديد الإتجاه والاخطاء في التقدير والاستنتاج ، يقوم بتعديل كبير في دلالة النصوص ، ويسقط بعض المفهومات

ولكن احتياجات المعركة السياسية في الممارسة كثيراً ما تدفع بـالإنضاج النظري إلى الخلف ، وتبرز بعض المفهومات الجزئية أو النصوص المختارة باعتبارها بدائل للنسق النظري ، وتقدم ما لم يكتمل بعد باعتباره حقيقة يقينية مطلقة أو

تقدم تطابقاً بين المفهومات والوقائع

ولنأخذ ، مثلاً قول لينين عن الماركسية إنها « كلية الجبروت لأنها صحيحة ، وهي متناسقة وكاملة وتعطي الناس مفهوماً منسجماً عن العالم » (١٨)

ولنقارنها بقول لينين نفسه « نحن لا نعتبر النظرية الماركسية شيئاً اكتمل ولا يمكن المساس بها أو انتهاك حرمتها ، بل على العكس ، نحن مقتنعون بأنها أرست فحسب حجر الأساس للعلم الذي يجب على الاشتراكيين أن يطوروه في كل الاتجاهات ، وإذا رغبوا في أن يسيروا إلى الأمام بنفس وتيرة الحياة »

ولا يوجد في الحقيقة تناقض إلا في الصياغة بين العبارتين فهناك مستويات للاكتمال ، ولكن « الصياغة » المختلفة قد أسيء تفسيرها فيما بعد ، إما إلى موقف تلموذي جامد وإما إلى موقف يزعم بأنه لا يوجد إلا حجر الأساس في الماركسية ، بلا بناء ، ولن يستطيع أحد أن يعيش على حجر الأساس ، ونحن نسمع ، الآن ، عن أن الماركسية ليست لها نظرية صحيحة في أي شيء تقريباً من جانب « بعض الماركسيين »

ولنعد إلى الخيط « المرشد » الذي قدمه ماركس بنفسه لكتاباته من الناحية التاريخية وهو يختلف مع الذين قدموا أعماله تقليدياً قبل ١٨٥٩ باعتبارها تمر بسلسلة مراحل عقلية تتسم بتغيرات في موقفه الفلسفي من ناحية جوهرية التحرر من تأثير المثالية الهيجلية واستخلاص اللب العقلاني الديالكتيكي منها واستخدامه منهجاً

ولا تنفي عناصر الحقيقة في هذا التقديم أنه في جملته يسيء تصوير الاتجاه فالأساس في بداية السيرة العقلية لماركس ليس سلسلة من المعارك الفلسفية التي تناقش على أرض الفلسفة والمنهج ، بل بتعبيره هو تعليقاً على نشاطه الصحفي ١٨٤٢ ـ ١٨٤٣ « الاشتراك في المناقشات حول ما يسمى المصالح المادية » مثل « سرقات » الفلاحين للأخشاب من الغابات وتجزئة ملكية الأرض وأحوال فلاحي الموز وهجوم على مؤسسات تقييد الحرية

وقد ناقش الفقر ، لا بلغة الحجم واتساع النطاق في ركن ما ، أو قسوة

حالات فردية ، بل بلغة النظام القانوني والسياسي الذي يحدد النفاذ إلى الموارد حتى في مسائل متواضعة مثل الخشب الساقط كوقود   لقد كشف ماركس الجانب الأسوأ وراء واجهة المؤسسات التمثيلية في بروسيا التي توسع من حقوق الملاك   ومن ثم كان الاصطدام بهيجل وفلسفة الحق عنده التي تؤله الدولة البروسية وبمؤسساتها البرلمانية باعتبارها قوة توفيق عقلانية بين مراتب المجتمع المختلفة

ويتضح في كتاباته المبكرة (١٨٤٢) موقفه من الحالات الجزئية التي تقوم على الخبرة المباشرة ، فالمعطيات بذاتها لا تقول الكثير عن المشكلة (التفاوت الاجتماعي والقهر السياسي) وخصوصاً أصلها التاريخي ومبرراتها في الاستمرار اعتماداً على المؤسسات السياسية

لقد كانت المعالجة النظرية سمة مميزة لنضاله العملي ، منذ البداية   ويلاحظ الباحثون اكتشافه مبكراً لما اسماه « الطابع الموضوعي للظروف والأوضاع » ، وموضوعيته في التحليل ترفع كتاباته الصحفية فوق مستوى التذمر من أفعال فردية للموظفين أو المسؤولين (ولنقارنه بموقف بعض « اليساريين » في صحافة العالم العربي)   فالتحليل الفعال عنده لا يفترض مسبقاً ارادة حسنة أو رديئة من جانب المواطن أو الموظف ولا يفترض مشكلة في التوصيل ، بل يحاول تقديم العلاقات والظروف التي تحدد أفعال المواطن والموظف ، وهي علاقات وظروف مستقلة عن ارادتهم الفردية وعن قراراتهم مثل « التنفس »

ويصل ماركس ، من ذلك ، إلى مفهوم «للعلم» لعب دوراً خطيراً في الماركسية الوضعية   فالتحليل المتأني للملابسات التي تحث أو تدفع المواطنين والموظفين إلى أفعال من نوع معين يمكن القيام به «بنفس اليقين تقريباً الذي يحدد به الكيميائي في أي شروط خارجية تشكل مواد معينة مركباً كيميائياً»(٢٠)

إن فسيولوجيا «التنفس» وكيمياء «التفاعل» ليست استعارات موفقة للكشف عن آليات الفعل الانساني أو القوانين الاجتماعية .

ولكن ستظل مشكلة إنضاج منهج علمي للحركة الاجتماعية التاريخية قائمة لقد رددت الجريدة التي يشترك ماركس في تحريرها اصداء خافتة للاشتراكية (الشيوعية) الفرنسية، ويقول ماركس في مقدمة ١٨٥٩ عن هذه السنين الماضية «لقد أعلنت نفسي ضد هذه الاشتراكية منذ نزعة الهواية هذه. وأعلنت صراحة أن دراساتي السابقة لا تسمح لي بمجرد المخاطرة بالحكم على مضمون الاتجاهات الفرنسية» (الاشتراكية والشيوعية).

إن قدرته على التحليل أيامها لم تكن تمكنه من أن يتخذ موقفاً من هذه الاتجاهات الاشتراكية، وكان يحتقر العمل السياسي دون معرفة باعتباره نزعة هواية

وكيف «أعد نفسه» لحسم الشكوك حول الاشتراكية؟[٢١] لقد انسحب كما يقول من مسرح النشاط العام إلى الدراسة ليعد مناقشة نقدية لفلسفة الحق عند هيجل ولم يكن كتاب هيجل عملاً فلسفياً بحتاً فقد كان يتناول بالمناقشة الأعمال النظرية السياسية لمونتسيكيو وجان جاك روسو والاقتصاد السياسي لآدم سميث. ولم يتعرض ماركس لكتاب هيجل بأكمله، بل ركز على القسم الخاص بالدولة وحقوق الملكية والطبقات الاجتماعية والاقتصادية. كما اقتصر على مناقشة الفلسفة المثالية والمنهج الديالكتيكي بمقدار ما كان ذلك ضرورياً لدراسة السياق السياسي.

ووصل ماركس، إذن، إلى منهج ـ هو بكلماته في سيرته العقلية ـ يقول بأن «العلاقات القانونية ليست تطوراً للعقل» (المثالية) فمثالية هيجل التي ترى في مؤسسات الدولة القائمة تعبيراً عن الحقيقة الباطنة للفكرة المطلقة هي مملكة وهم كما ذهب إلى رفض « إن تتطور العلاقات القانونية من تلقاء ذاتها » في دائرتها الخاصة ، مبتعداً بذلك عن مدخل الحالات الجزئية ، لأن العلاقات الاجتماعية والدولة لها جذورها في الشروط المادية للحياة أو مجال النشاط الاقتصادي والمصالح وتفاعلها (المجتمع المدني) ثم يخبرنا ماركس أنه اتجه ، بعد ذلك ، إلى دراسة

أعمال النظرية الاقتصادية ليحفر تحت سطح ملامح الحياة الاقتصادية ويعري تشريح المجتمع المدني وقد شغلته الدراسة الاقتصادية من بداية ١٨٤٤ حتى موته ١٨٨٣

وهو لم ينتقد هيجل من خلال نقد فلسفته المثالية وتحليل الدين ، كما فعل فيورباخ ، بل من خلال دراسة العلاقات الاجتماعية ووصل إلى أحد المبادىء أو الافتراضات (الصادرات) الماركسية الأساسية ، وهو أن مجال النشاط الاقتصادي والمصالح وتفاعلها (المجتمع المدني) يحدد الدولة لا العكس

ولأول مرة في « مدخل نقد فلسفة الحق عند هيجل » يكتشف ماركس الدور الخاص للطبقة العاملة وبعد ذلك سيسلم ماركس الذي هاجر إلى باريس (خريف ١٨٤٣) والتقى بفريدريك انجلز في خريف ١٨٤٤ في الحياة « المحمومة » للجماعات الاشتراكية التي كانت ذات صبغة برودونية

وخاض ماركس نضالاً فكرياً ضد محاولة الربط بين فلسفة هيجل وديالكتيكه والاقتصاد السياسي عند برودون (بؤس الفلسفة)

ونجد في كتابات تلك الفترة: مخطوطة ١٨٤٤ والايديولوجية الألمانية (١٨٤٥-١٨٤٦) ، أن منطق هيجل يعامل بأقصى استخفاف ، ويهاجم ماركس ، دائماً ، ذلك المنطق بوصفه « التاريخ الخفي للروح المجردة » الغريب على البشر وثمة نصوص « بؤس الفلسفة » المعادية صراحة للمنهج الديالكتيكي الهيجلي الذي يختزل كل شيء إلى حالة المقولة المنطقية عبر التجريد والتحليل وما هو هذا المنهج الجدلي عند هيجل ؟ « أنه تجريد الحركة الصيغة المنطقية الخالصة للحركة وحركة العقل الخالص وممّ تتركب حركة العقل الخالص ؟ إنها وضع نفسها رغم التضاد مع نفسها ثم تركيب نفسها إنها صياغة نفسها كموضوع ونقيض موضوع ، وتركيب ، أو بعبارة أخرى تأكيد نفسها ونفي نفسها ونفي هذا النفي » إن الحركة الجدلية (مضاعفة كل فكرة إلى فكرتين متناقضتين ، الايجاب والسلب ، نعم ولا ، والتحام هاتين الفكرتين) تؤدي إلى مجموعات وسلاسل من الأفكار ومن ثم إلى النسق الهيجلي بأكمله . طبق هذا المنهج على مقولات الاقتصاد

السياسي يصبح لديك منطق وميتافيزيقا الاقتصاد السياسي (بؤس الفلسفة ، الفصل الثاني ، الملاحظة الأولى)

لذلك يبدو الجدل الهيجلي وقد حلت عليه اللعنة مرة وإلى الأبد فأعمال ماركس الاقتصادية الأولى (وخاصة بؤس الفلسفة) تهدف إلى أن تكون ذات مرتبة علمية « تجريبية » بل إن نظرية التناقضات الاجتماعية الدرامية في البيان الشيوعي عام ١٨٤٨ تستلهم الإنسانية ومحاربة الاغتراب بالمعنى المادي للمصطلح أكثر من استلهامها للمنطق الهيجلي ، فانقسام المجتمع إلى طبقات ـ أي انعدام المساواة الاجتماعية ـ لا يمكن إلغاؤه إلا على أيدي أولئك الذين بلغ حرمانهم المادي والروحي درجة من العمق بحيث لم يبق لديهم شيء يفقدونه وهي صيغة ليست علمية على أحسن تقدير

إذن ، حتى ذلك الوقت لم تكن المادية الجدلية قد وجدت بعد فالديالكتيك كان مرفوضاً على نحو صريح ولم يكن لدى ماركس إلا البدايات الأولى لصياغة المادية التاريخية على أساس حركة تضادات معينة تضاد الطبقات وتضاد الملكية والحرمان ثم تجاوز هذا التضاد ولكن هذه التضادات لم تكن مرتبطة ببنية للصيرورة يمكن التعبير عنها بلغة المفاهيم المجردة وكانت هذه التضادات تعتبر معطيات « عملية » تم التحقق منها « تجريبياً » (٢٢)

وفي هذه المرحلة ، أيضاً ، لم تكن نظرية ماركس الاقتصادية في مرحلة عالية من النضج ولم تكن تصلح لأن تدمج في نسق متكامل ، وكل ما ظهر منها كان تعبيرات مجزأة في معرض المساجلة مع الأفكار الأخرى وكان ماركس يعتبر أن المقولات الاقتصادية تأتي نتيجة لعملية تجريبية مباشرة وظلت هذه المقولات منفصلة سيئة التحدد (الخلط بين العمل وقوة العمل) ولم تتح لنظريات فائض القيمة وفائض الانتاج والأزمات (مرتبطة بنتائجها السياسية) أن تجد صياغة ملائمة حتى وقعت أزمتا ١٨٤٨ ـ ١٨٥٧

وعلينا أن ننتظر حتى عام ١٨٥٨ لنجد ماركس يذكر الجدل الهيجلي لأول مرة دون ازدراء في خطابه الشهير إلى انجلز (١٤ يناير ١٩٥٨) ، حيث يؤكد العون

الكبير الذي بدأ يتلقاه في وضع أسس منهجه في الاقتصاد من الديالكتيك الهيجلي ، وحيث يذكر أنه يتحرق شوقاً إلى تقديم ملزمتين أو ثلاثاً تعرض العنصر العقلاني في ا لمنهج الذي اكتشفه هيجل وحوله ، في الوقت نفسه ، إلى سر غامض وفي أول فبراير عام ١٨٥٨ لفت ماركس نظر إنجلز إلى ادعاءات «لاسال» الهيجلية قائلاً : « وسيتعلم« لاسال » بثمن فادح أن الأمر يختلف بين دفع علم إلى الأمام بحيث يمكن التعبير عنه ديالكتيكياً ، وبين تطبيق نسق منطقي مجرد وجاهز» إن اعادة اكتشاف المنهج الديالكتيكي ورد اعتباره حدثت في فترة إعداد « نقد الاقتصاد السياسي » « ورأس المال » وقد تخطت شروحه المقولات الاقتصادية وروابطها الداخلية النزعة التجريبية ، ولم تستطع الوصول إلى الاتساق العلمي الصارم إلا باتخاذها مدخلاً ديالكتيكياً (٢٣)

فالأبنية النظرية ليست مجرد « وصف مختصر » للوقائع المباشرة أو مجرد « موجز الخطوط العريضة » للانتقال من مستوى معين من الوقائع وإلى وقائع أخرى بل إن وصف الوقائع التجريبية يفترض مقدماً قبول نموذج نظري محدد أو برنامج بحث ، أو بنية من المقولات

وسيظل ، دائماً ، داخل الماركسية اللاحقة ذلك التوتر بين الوقائع الصلبة العنيدة (المادية) وبين حركة المفهومات المجردة المتناقضة (الديالكتيك) على الرغم من أن التبسيطات الشائعة تدمجهما معاً منذ البداية سواء في كتابات ماركس أو في الشروح على المتن داخل تكامل وتناسق ، ودون ادراك ، لأن المادية الديالكتيكية يقع التأكيد فيها كما يؤكد لينين على الديالكتيك ، فالعنصران ليسا متساويي الأهمية فالديالكتيك يبحث عن الممكن في قلب الضرورة ، ولا يعتبر عالم الوقائع الموضوعية سياقاً جامداً نهائياً ، ويبحث عن قوى وميول واتجاهات ممكنة لم تتحقق بعد في وقائع صلبة ، ولكن الممارسة التحويلية تستطيع تحقيق هذه الإمكانيات ذات البدائل المتعددة إن كثيراً من الأحزاب الماركسية أكدت في الفلسفة على جانب « الوقائع » المحسوسة الملموسة باليد وعميت عن ديالكتيك الحركة والتناقض بين المصلحة الفورية المزورة للجماهير التي تمليها ايديولوجية الطبقة الرأسمالية وبين المصلحة

التاريخية الشاملة بعيدة المدى التي لن تعيها مصطلحات « مادية » وصفية إجرائية متكيفة على العلاقات القائمة ويتغنى « الماركسيون » الجدد بأن الرأسماليين هم الماديون الحقيقيون ، وأن الشيوعيين هم « مثاليون » يريدون فرض نماذج طوبائية على العالم

أين يوجد « المثالي » ؟

يكاد مصطلح « المثالي » أن يكون نقيضه في الماركسية البيروقراطية وأتباعها ، ويكاد أن يكون مرادفاً لما هو خيالي وهمي لا وجود له خارج الوعي

ويعتمد هؤلاء على نقطة البدء المنهجية في التمييز بين المادة والوعي فمن المعروف أن نظرية المعرفة الماركسية تقوم على تعميم ـ تقول إنه مستمد من العلوم ـ يقرر إن العالم موجود قبل الإنسان وأن المادة اللا عضوية تطورت إلى عضوية ثم إلى مادة حية وأن الإنسان متطور عن أشكال أدنى من الحياة وأنه بالعمل قام بتنمية قدراته العقلية ووعيه لذلك فالمادة سابقة زمنياً على الوعي والفكر

وترتكز نظرية الانعكاس على أساس أنطولوجي، فهي صفة عامة للمادة تتجلى في قدرة الاجسام المادية عبر تغيراتها الذاتية على تمثل خصائص الأجسام المتفاعلة معها وأشكال الانعكاس الأولية في الطبيعة غير الحية هي ارتسام أو انطباع يتركه جسم في آخر،وفي الطبيعة الحية يأخذ استثارة هي استجابة لتغيرات الوسط مثل انتحاء نحو الشمس، وحينما يتطور الجهاز العصبي تبدأ الحساسية والحياة النفسية وتكوين صور الأشياء وصفاتها المنفردة المرتبطة بتلبية وعي الانسان مع العمل ووضع الأدوات وتحويل الأشياء، وتطلب ذلك بكشف الروابط والخصائص العميقة للأشياء كي يمكن تحويلها، وظهرت اللغة وقدرة استعمال مفاهيم الأشياء بدلاً من الأشياء، وتحويلها في الذهن قبل تطبيق ذلك في الواقع تلبية لأهداف معينة ليست موجودة في الواقع والقدرة على استباق الواقع فالانعكاس يخلق الواقع

ولكن المادية المبتذلة حولت الانعكاس إلى تضاد مطلق بين المادة الخارجية

الموضوعية والفكر الذاتي أو المثالي.

وفي الحقيقة إن المعادل الموضوعي الواقعي للمفهومات لا يوجد في الخطوط الخارجية لموضوعات الواقع الذي يفكر فيه الفرد، بل في اشكال النشاط الجمعي لتحويل هذه الموضوعات وفقاً للأهداف التاريخية

وعلى الرغم من أن ماركس يقول رداً على هيجل: «إن المثالي ليس إلا العالم المادي منعكساً بواسطة الذهن الانساني ومترجماً إلى أشكال للفكر» وذلك لتمييز المادية من المثالية، إلا أنه يبرز هنا تساؤل: أيلزم من ذلك في اللغة المادية الجدلية أن يصبح مصطلح «مثالي» معادلاً للوجود في الوعي فحسب؟ كما هو شائع؟

يقول ماركس نفسه عن شكل «القيمة» إنه مثالي محض فهو متميز تماماً عن الشكل الملموس الجسمي للسلعة ولكنه موجود خارج الوعي بلا جدال. ويقول أساتذة الماركسية إن مثالية هيجل أقرب كثيراً إلى الحقيقة من المادية «الغبية» السطحية المبتذلة.

فما تزال المادية الغبية في كتابات كثير من الماركسيين في العالم الثالث تقدم «المادة» باعتبارها الوجود الموضوعي خارج «الوعي الفردي» بعد تحوير، يبدو طفيفاً، لتعريف لينين، وكأن هناك قطيعة في الماهية بين المادة والفكر لا مجرد اختلاف كيفي وتمييز ضروري في نطاق محدد هو العلاقة بين المادة والفكر في نظرية المعرفة. وتفقد خارج هذا النطاق كلمة المادة معناها والوعي أو الفكر، هنا، هو الوعي الاجتماعي، وليس هذا الوعي الاجتماعي وعياً فردياً تكرر آلاف المرات، بل هو نسق متمايز العناصر متشكل تاريخياً ومتطور تاريخياً من الثقافة الروحية للنوع الانساني ولشعب معين وحضارته.

وكل ذلك مستقل عن الوعي الفردي والارادة الفردية وهذا النسق يضم جميع المعايير والقواعد العامة التي تنظم حياة الناس والمذاهب القانونية وأشكال التنظيم السياسي وكل قوالب النشاط التي أصبحت طقوساً شرعية في كل المجالات، وكل قواعد الحياة التي على الجميع مراعاتها وصولاً إلى الأبنية الصرفية والنحوية للغة وقواعد الاستدلال المنطقية (هيجل). وهذه الأشكال البنيوية

للوعي الاجتماعي تقف في تقابل من الوعي الفردي باعتبارها واقعاً خاصاً له تنظيمه الداخلي، باعتبارها الأشكال «الخارجية» التي تحدد وتعين الوعي الفردي والارادة الفردية وليست أشكالاً باطنة في النشاط الذهني الفردي

إن رأس المال عند ماركس ليس إلا شكلاً «للقيمة»، وشكل القيمة ليس هو الشكل الفيزيقي، فالقيمة علاقة موضوعية بين البشر أثناء نشاط حياتهم الذي يزاولونه معاً، واتخذت شكلاً «من وراء ظهر وعيهم»، إنها صورة معينة للعمل، شكل محدد من النشاط الاجتماعي فالطابع المثالي عند ماركس ليس إلا شكل النشاط الانساني الاجتماعي الذي يتمثل في الأشياء.

وعند ماركس تكون المقولات المنطقية أشكالاً كلية لوجود الواقع الموضوعي أي العالم الخارجي بعد أن أصبحت مثالية: أي تحولت إلى أشكال للنشاط الاجتماعي وهو نشاط خارجي حسي وروحي، ولكنها ليست كما تذهب فلسفة هيجل اسقاطات لأشكال العالم العقلي على المادي (٢٤)

وقد لا يكون التفسير السابق للمثالي عند فيلسوف ماركسي سوفييتي مكتملاً أو دقيقاً أو خالياً من التناقضات ولكنه يلقي الضوء على ضحالة «المادية» في التفسير التبسيطي الشائع وثمة صراع كان يدور داخل الفكر الفلسفي في الاتحاد السوفييتي بين اتجاهات تعددية تناقش مسألة الفلسفة الماركسية بدءاً من البداية لتحديد مبادئها الأساسية وتطويرها ولكن هذا الصراع كان يحيط به خط النزعة النسبية التي تفترض قيمة متساوية لكل الاتجاهات، وكرد فعل على الاحتكار الكهنوتي للفكر تنشأ نزعة لا أدرية تتقهقر بالماركسية رجوعاً إلى القوالب الأيديولوجية لما قبل الماركسية، إلى المبادىء الأبدية لليبرالية.

الطابع «السلمي» للنظرية الماركسية

يقول ماركس إن الخيط المرشد في أعماله، وهو النتيجة العامة التي وصل إليها، يمكن صياغته في إيجاز: «إن العلاقات بين الناس في عملية الانتاج وهي مستقلة عن اراداتهم تناظر مرحلة معينة من تطور القوى المنتجة المادية، ومجموع

علاقات الانتاج هذه تشكل البنية الاقتصادية للمجتمع أي الأساس الواقعي الذي ينهض عليه هيكل فوقي قانوني سياسي ويناظره أشكال محددة من الوعي الاجتماعي ويضع نمط انتاج الحياة المادية الشروط للحياة الاجتماعية والسياسية والعقلية» (مقدمة نقد الاقتصاد السياسي).

وليس تحديد الوعي أو وضع الشروط من جانب الوجود الاجتماعي للوعي الاجتماعي قانوناً علمياً، ولا يطلق عليه ماركس صفة القانون بل لا يعدو أن يكون افتراضاً أولياً أو مصادرة أو خطة للبحث. وهو يشبه افتراض انتظام الطبيعة وإطرادها، أو بقاء المادة والطاقة فهي قضايا أولية ليست بيّنة بذاتها ولا يمكن أن تكون موضوع تجريب مباشر، بل مسلمات أو افتراضات واسعة تبررها نتائج العلم، وبدونها لا سبيل إلى قيام علم يدرس الطبيعة، أو في حالة ماركس يدرس المجتمع (إلا بافتراضها)»، وهي تجد مبررها في الفاعلية الانسانية الهادفة(٢٥) وليست المصادرات أو الافتراضات العامة (المصادرات) مماثلة للفروض العلمية الجزئية التي ترتكز على سلسلة من الوقائع التي تستدل على وجود موضوع أو علاقة أو علة بين الظواهر دون برهان فعلي. وبعد التحقق التجريبي يصبح الفرض نظرية أما المصادرة أو الافتراض المسبق فهو مبدأ أو قضية في نظرية علمية يؤخذ باعتباره القضية أو إحدى القضايا الأولية ولا يمكن اثباته داخل إطار تلك النظرية، وهو لا يختلف عن البديهيات إلا في أن البديهيات تعني المبادىء المنطقية الأولية تحديداً

(الافتراض المصادرة Postalate الفرض Hypothesis)

والطابع العلمي يتأسس على زمرة من الافتراضات والمصادرات التي لا تتناقض منطقياً فيما بينها. وعلى أساس من هذه الافتراضات أو المصادرات يتجه البحث العلمي لاكتشاف العلاقات والروابط في مدى معين من الظواهر وهي تخضع للتحقق التجريبي

ولو تعارضت النتائج مع المصادرات، قد يكون الحل هو تحديد نطاق أضيق تصلح له المصادرات (لا المصادرات التي تنطبق على الكون، مصادرات الفيزياء

التقليدية حددت إقامتها في مجال الاجسام متوسطة الأحجام بين المجرات والجزيئيات وبسرعات أقل كثيراً من سرعة الضوء). ولو لم يفلح ذلك في إزالة التناقض سقط النموذج العلمي بأكمله (مثل النموذج البطلمي في الفلك).

ولنأخذ المادية التاريخية، مثلاً، فما هي حدود موضوعيتها؟ ومجال انطباقها وعلى أي مدى من الظواهر تكون ذات صلاحية؟ إن تعاقب المراحل التاريخية الخمس أو الست أو ما شئت ينطبق على الخط العام للتطور البشري على النطاق العالمي، وهو لا ينطبق على كل بلد على حدة. فالمجتمع المفرد العيني وحدة مستقلة للتطور كائن عضوي متكامل يتطور على نحو مستقل نسبياً هل معنى ذلك أن يصبح التاريخ تراكماً لا متناهياً من الأحداث دون انتظام؟ لكي تمكن الدراسة العلمية لا بد من التعرف على سمات مشتركة وملامح تعاود الوقوع والتكرار في التطور

فهل تلك السمات المشتركة هي نشوء المجتمع على غرار الكائن الانساني العضوي ونضجه ثم انحلاله وموته؟ (ابن خلدون).

وعلى العكس يقوم المنهج الماركسي على تجريد العلاقات الانتاجية وتصنيف المجتمعات إلى أنماط أساسية هي التشكيلة الرأسمالية مثلاً وغيرها من التشكيلات، والتشكيلة لا توجد قائمة بذاتها، بل هي الأساس العميق المشترك للمجتمعات القومية، ونموذجها الداخلي ومنطق حركتها.

وقد تم الخلط، دائماً، في الماركسية الشائعة بين المجتمعات العينية والتشكيلات التاريخية القائمة على أنماط انتاج. وفرضت على كل مجتمع أن يمر بجميع التشكيلات

كما سادت الحركة الماركسية عموماً نزعة اختزالية اقتصادية تقدم للمادية التاريخية صيغة علموية ترد كل الظواهر والصراعات السياسية والأيديولوجيات إلى انعكاسات مباشرة للقوى الاقتصادية وتصبح الماركسية البيروقراطية مجموعة من القوانين البسيطة الشاملة، ومرشداً للعمل، مثل اجراءات اعداد الطعام أو كتالوج إصلاح السيارة وبرهانها في نجاحها المباشر!

كما يحتل مفهوم الطبقة والبنية الطبقية والصراع الطبقي مكانة مركزية في النظرية الماركسية

وفي البداية انصب اهتمام ماركس على علاقة التضاد الثنائي البسيط بين الطبقات وأقام علاقة مباشرة بين صراع طبقي وانعكاس سياسي ايديولوجي

وظل ذلك أثراً باقياً في الماركسية، على الرغم من وجود تحليل مختلف في الكتابات المختلفة لماركس. إن نصوص ماركس لها مراتب مختلفة من التجريد والتعميم. ولم يناقش ماركس موضوعاً مفرداً اسمه نظرية الطبقة، كما كان لكل نص هدف عملي مختلف. وكان لابد أن يؤثر ذلك على مستوى التجريد والجوانب التي يتعلق بها ودرجته. فالأهداف المختلفة، كما يقال، مثل نقد هيجلي اليسار في الايديولوجية الألمانية أو برودون في بؤس الفلسفة، والتبسيطات الحماسية في المانفستو (البيان الشيوعي)، وتحليل الأوضاع المحددة في بلد معين في فترة محددة (صراع الطبقات في فرنسا)، والعمل النظري على مستوى الطبقات النقية في نمط الانتاج الخالص في رأس المال؛ جعل البراجماتية السياسية تنتقل بين هذه المستويات من التجريد، كما لو كانت في مجال متجانس موحد، وتختار ما تشاء من مخزن النصوص خدمة لأهدافها «الثورية» المباشرة

إن هذا الخلط في مفهوم الطبقة، والمرور العابر على ما في بعض كتابات ماركس من استقلال نسبي للمسرح السياسي وقواه وتحالفاته عن التشريح الطبقي، كان عائقاً ضخماً في فهم فترات الانتقال (المجتمعات المسماة اشتراكية) والصراع الطبقي داخلها لقد صورت الطبقة العاملة في المجتمعات العينية على أساس من تجريدها في تحليل نمط الانتاج: متجانسة بلا تناقضات تتجه في خط مستقيم نحو الوعي الاشتراكي وتتطابق مصالح أقسامها ومراتبها وشرائحها جميعاً، كما تتطابق مصالحها المؤقتة والتاريخية دون تناقضات

ويطرح ماركس مسألة تنظيم العمال في طبقة، ومن ثم في حزب سياسي، وكأن الجوانب السياسية هي مجرد شكل أكثر تقدماً من الجوانب الاقتصادية، وظل يربط حتى ١٨٧١ (في خطابه إلى فريدريش بولته F.Bolte بين نمو النضال الاقتصادي

والسياسي للعمال ربطاً مباشراً، فالطبقة «في ذاتها» تتحول إلى «طبقة لذاتها» على نحو مباشر (بؤس الفلسفة).وتنطلق من هنا فيما بعد مشكلات الحزب السياسي وتمثيله الطبقي للعمال، وهل من الممكن قيام تعددية حزبية للطبقة العاملة؟ (ماركس في البيان الشيوعي يفترض ذلك وكذلك لينين بعد ذلك). وعلاقة الحزب العمالي بالدولة العمالية من الناحية النظرية، هل الحزب هو ممثل للطبقة وبديل لها؟ هل على الدولة العمالية المركزية أن تجعل نقابات العمال منظمات حكومية؟ وما العلاقة فيها بين التخطيط المركزي والاستقلال النسبي للوحدات الانتاجية؟

ومن ناحية أخرى، تبرز مشكلة علاقة المجتمعات غير الأوروبية بالمراحل المتعاقبة للتشكيلات الاقتصادية الاجتماعية، هل تخضع لمسار مختلف جذرياً، أو لها شكل خاص من نفس المضمون. وتظل الأسئلة موقعاً لصراع حاد.

ولا بد من تكرار ما جاء على لسان لينين من أن الماركسية قد وضعت حجر أساسها فحسب، وتحتاج إلى تطوير في جميع الاتجاهات في مواجهة الذين اعتبروها صرحاً مكتملاً أو يلقون بعيداً بحجر الأساس باعتباره أحد الأحجار التي قوضتها البيروقراطية

هوامش الفصل الأول

Karl Marx and Frederick Engels, Selected Correspondence, Progress Publishers, Moscow, 1965, p.415.

2 – Charles Bettelheim, Class Struggles in the USSR. Trans by Brian Pearce. The Harvester Press, Sassey, England. 1978, p. 567.

وقد نقلها بتلهيم عن الأعمال الكاملة لماركس وانجلز بالألمانية المجلد ٢٢ ص ٦٩

3 – Karl Marx and Frederick Engels. op.cit p.41

4 – Richard Kosolapov, Problems of Socialist Theory, Progress Publishers, Moscow, 1974, p. 13.

5 – T I.Oizerman, Problem of the Scientific Philosophical World Outlook, Philosophy in the USSR. Progress Publishers, Moscow 1977, p. 22.

6 – Carl Boggs, Gramsci's Marxism. Pluto Press, London 1976, pp. 21–38.

– V.I.Lenin Collected Works, Volume 38, Progress Publishers, Moscow 1972. p. 180.

8 – Lucien Goldman, Lukacs and Heidegger Roatledge & Kegan Paul, London 1977, p. xvii.

9 – K.Marx & F.Engels. Selected Works in two volumes, Volume 2. Foreign Languages Publishing House. Moscow 1958. p. 403.

10 – Social Sciences, Vol. xx, No 2, 1989.

– Lenin, Collected Works, Foreign Languages Publishing House, Moscow, 1961, Vol

11, pp. 172 – 173.

12 – Ibid, Vol. 10. p. 32.

13 – Charles Bettelheim. Class Straggles in the USSR second period trans. Brian Pearce. The Harvester Press 1978, pp. 502 – 503.

14 – V.I.Lenin Collected Works, Moscow, Vol. 14. pp. 142, 143.

15 – F. Engels, Anti Duhring, Moscow 1969, p. 399.

16 – V.I.Lenin op. cit. Volume 14, p. 143.

17 – Peter Singer, Marx, Oxford University Press, 1980, p. 40. And Terrell Carver, Marx's Social Theory. Oxford University Press, New York, 1982, p. 2.

١٨ ـ لينين المختارات في ثلاثة مجلدات ـ دار التقدم موسكو ١٩٧١ ، المجلد الأول، الجزء الأول، في مقال مصادر الماركسية الثلاثة وأقسامها المكونة الثلاثة ص ٧٨

19 – V.I.Lenin, op.cit. Volume 4, pp. 211 – 212.

20 – Karl Marx: Selected Writings, ed, David McLellan, Oxford University Press 1977, pp. 24 – 25.

– Terrell Carver op.cit. pp. 5 – 20.

٢٢ ـ هنري لوفيفر، المنطق الجدلي دار الفكر المعاصر، ١٩٧٨، ص ص ٦٥ ـ ٦٧

٢٣ ـ نفس المصدر ٦٨

24 – E.V.Ilyenkov, in Philosophy in the USSR. Progress Publishers, Moscow 1977, pp. 71 – 98.

٢٥ ـ صلاح قنصوه، دراسات في المنهج العلمي، مكتب كونتنتال القاهرة ١٩٨٦ ، ص ١١

26 – M. Rosenthal and P Yudin: A. Dictionary of Philosophy, Moscow 1967, p. 199, 357.

الفصل الثاني

الماركسية وأزمة التقليد الأيديولوجي الليبرالي

البحث عن دلالة المصطلح

تحيط بمصير مصطلح «الليبرالية» مفارقة تاريخية صارخة التناقض. فالحزب الديموقراطي الأمريكي معقل الليبرالية في سالف الأيام قد أسقط الكلمة من حسابه باعتبارها وصمة عار يدفعها عن نفسه في الانتخابات الأخيرة. وأثناء تلك الحملة تفاخر الرئيس الحالي جورج بوش بأن لديه ما يثبت أن منافسه الديموقراطي صرح في إحدى المناسبات بأنه ليبرالي وذلك مما يلوثه ويلطخ سمعته وقد حذر الرئيس السابق رونالد ريجان الناخبين من أن يخدعوا باستنكار الحزب الديموقراطي لليبرالية، فأنصاره يخفون ليبراليتهم الأمينة وراء الزي المحترم؛ أي بمعاطف واقية من المطر ونظارات الشمس[1]

وفي مسقط رأس الليبرالية (بريطانيا) يتضاءل الحزب الليبرالي البريطاني ويواصل انحساره، على الرغم من لحظات الإفاقة العابرة، وينطوي تحت جناح الاشتراكية الديموقراطية

ولكن، ما سبق ليس أشد الجوانب صخباً في المفارقة التاريخية فمن الشرق «الاشتراكي» تخرج كلمة «الليبرالية» بمعناها التقليدي حاملة رايات التجديد والانتصار التعددية، الديموقراطية التمثيلية (البرلمانية)، اقتصاد السوق، حرية الفرد، حرية التعبير والمعارضة وتغيير الحكومات بصندوق الانتخابات، باعتبارها

مبادىء مطلقة للنزعة الانسانية والحرية والتقدم وتتألق الألعاب النارية الليبرالية في السماء أثناء احتفالات ومواسم الاصلاح الديموقراطي في بولندا والمجر وروسيا وغيرها من البلاد «الاشتراكية» سابقاً

وهذه المفارقة في مصير مصطلح «الليبرالية» أو لافتة «الليبرالية» تمتد، ايضاً، إلى نشأتها في الماضي البعيد.

وهل يصدق أحد اليوم أن كلمة «الليبرالية» في مهدها ـ أي في بريطانيا ـ ظلت حتى بداية القرن التاسع عشر كلمة تلحق الازدراء والتحقير بمن يدافع عنها؟». أو أنها كانت تعتبر مذهباً أجنبياً يهدد أمن البلاد وجاراتها في مرحلة ما بعد نابليون بونابرت؟[٢] ولقد كانت الكلمة / اللافتة تعني شيئاً يقترب من الفوضوية في العرف الشائع، أي الدفاع عن «حريات» التحلل من الأخلاقيات السائدة والتحلل من التعصب القومي (موقف موضوعي من الثورة الفرنسية). وهي شبيه بما يقصده الحزب الجمهوري الأمريكي اليوم (الليبرالية تعني الدفاع عن «حقوق» إباحية الإجهاض والتعبير عن الشذوذ الجنسي وإحراق العلم الأمريكي).

حينما أصدر الشاعران المشهوران بيرون وشللي جريدة «الليبرالي» عام ١٨٢٢ لقيت نفوراً كبيراً وإخفاقاً قاتلاً ولكن دلالة المصطلح دارت في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر دورة عكسية حول نفسها وتحول الموقف من الليبرالية إلى النقيض.

فإن جريدة تحمل اسم «الليبرالي» لقيت على العكس من جريدة بيرون وشللي احتراماً ونجاحاً كبيراً ابتداء من عام ١٨٧٩[٣]، وهذه الأحداث الطريفة التي تطفو على «سطح» دلالة اللفظة في الوعي الجماهيري، وعلى «ظاهر» المسار الفعلي لمصيرها تنقلنا إلى مستوى أكثر عمقاً

ففي السنوات التالية للنصف الثاني من القرن التاسع عشر، حينما أصبحت الرأسمالية في بريطانيا نظاماً راسخاً وأصبحت الدولة التمثيلية حقيقة شديدة الصلابة، بُدىء في تأسيس «النادي الليبرالي»، وامتدت عضويته لتشمل الموتى العظام من كبار المفكرين الأوروبيين، الذين لم يستعملوا كلمة «ليبرالية» ولم يعرفوا

قط أنهم كانوا ليبراليين، أمثال لوك وآدم سميث وفولتير ومونتسيكيو الذين لم يرشحوا أنفسهم لعضوية هذا النادي المجيد. فالمعنى السائد في أيامهم لليبرالي كان يتوزعه شقان؛ إما صفة تُطلق على العلوم الجديرة بالرجل الحرّ Liberalis وهو السيد المهذب الذي لا يدرس ابتغاء قيود العمل والحرفة والرزق فله من الملكية ما يفي بحاجته قاعداً يدرس الفنون والآداب النظرية العامة «الليبرالية»؛ البحتة المجردة، المتحررة من شوائب التطبيق والمنفعة (أي النقيض المباشر لمفهوم الليبرالية اللاحق)، وإما في اشتقاق لاتيني آخر من نفس الجذر يعني واحداً من القائلين بالإباحية في القرن السابع عشر وأول الثامن عشر، وهم أصحاب متعة ولهو ينسبونها إلى «الطبيعة» وقوانينها، وأصحاب ريبة في العقائد ينسبونها إلى «العقل» (جيوم دي شوليو Guillaume de Chaulieu ١٦٤٩ ١٧٢٠ وشارل دي سانت افرمون Charles de Saint Evremond ١٦١٣ ـ ١٧٠٢)[٤]

الأبناء ينجبون الآباء!

إن الليبرالية، إذن، تختلف عن التقاليد الأيديولوجية الكبرى الواعية بذاتها التي تنحدر من مؤسسين يدافعون عن مبادىء محددة (الاشتراكية الماركسية أو الفابية أو القومية على سبيل المثال). وقد تم اختيار الأسلاف العظام لليبرالية، وعُهد إليهم بوضع أسسها ومبادئها بعد قرن على الأقل من وفاتهم ثم وضعوا في رفقة أعلام من القرن التاسع عشر أمثال الفرنسي الكبير الكسيس دي توكو فيل Alexis de Tocque Ville (١٨٠٥ ـ ١٨٥٩)، والألماني فلهلم فون همبولت Wilhelm Von Hamboldt (١٧٦٧ ـ ١٨٣٥) والانجليزي جون ستيورات ميل (١٨٠٦ ـ ١٨٧٣) دون أن يعرف أحدهم شيئاً عن عضوية زملائه، أو عن انتسابه الشخصي، على الرغم من تباين مجالات دراستهم وآرائهم[٥]

ومن الواضح أن الليبراليين الواعين بليبراليتهم هم الذين أنجبوا أسلافهم، واختاروا آباءهم وفقاً لمقاييس عصر أعقب عصر الآباء استناداً إلى ملامح بارزة في كتابات الأسلاف اختيرت ورتبت بحيث تتلاءم مع موقف عقلي لاحق[٦]

وهذه الواقعة التاريخية توضح لنا عند مناقشة الليبرالية بعض خصائصها العميقة؛ فلن نجد تعبيراً مكتملاً عنها في أعمال مفكر بارز وتلاميذه (كما نجد في الماركسية، ماركس، انجلز، بليخانوف ولينين الخ على سبيل المثال) وعبثاً نبحث لها عن نقطة انبثاق محددة في الزمان بمثابة «قطيعة معرفية» (عند لوك مثلاً) أو عن «ذروة» نضج و«أوج» تفتح في كتابات أي علم من أعلامها؛ جون ستيورات ميل أو جون ديوي أو كارل بوبر الخ ولعل ذلك يرجع إلى انها واصلت البقاء زمناً طويلاً وفي أوجه متعددة باعتبارها مواقف عقلية في دوائر مختلفة قبل أن تكون عرضاً نظرياً متسقاً واعياً بذاته

فالأهمية التي يعزوها آدم سميث إلى حرية العمل في الاقتصاد، ويعزوها لوك إلى القانون الطبيعي، وجون ستيورات ميل إلى مذهب المنفعة، وجرين T.H. Green إلى التحقيق الأخلاقي للذات، تجعل من الصعب، في مستوى التجريد الخاص بكل منهم، ودرجة التعميم اللازمة لطريقة بحثه، وللمجال المعين (فلسفة / اقتصاد / منطق / سياسة / أخلاق) الذي تنصب عليه الدراسة، أن تتكامل مؤلفاتهم في مذهب متّسق يرتكز على نظرية فلسفية قاطعة التحدد تنهض على أساسها تصورات كلية للمجتمع والسياسة والأخلاق ذات ترابط نسقي محكم[٦]

ولا يترتب على ذلك أننا أمام شبح فكري من اختلاق المخيلات، بل أمام تقليد ايديولوجي واسع الانتشار يتغلغل في مسام الوعي الجماهيري للأفراد والجماعات هو التقليد الايديولوجي الأساسي في المجتمع الرأسمالي، والثقافة الغربية على السواء بكل دوائرها

التيار الايديولوجي الليبرالي

وليس المقصود، هنا، بالايديولوجية الليبرالية وعياً زائفاً أو عنصراً خادعاً في الفكر، بل المقصود نظام شامل من التصورات والمعتقدات المترابطة إلى هذه الدرجة أو تلك (وليس من الضروري أن يكون الترابط منطقياً متسقاً) يوجه على نحو سافر أو مضمر تحليلات وتطبيقات واستنتاجات ومعاني أكثر تحدداً وخصوصية.

والأيديولوجية الليبرالية وثيقة الصلة بمواقف وممارسات وسياسات معينة (وليس بالضرورة على نحو بسيط واضح أو مباشر)، كما تتضمن موقفاً فلسفياً لا بالمعنى الشكلي الصارم ولا بالمفهوم المنهجي التفصيلي الدقيق(٧)

ولا تقف الايديولوجية الليبرالية عند بعض المصادرات الأخلاقية وأحكام القيمة كما تذهب بعض الادعاءات التبسيطية بل، تتجاوز ذلك لتقدم «رؤية» للشكل المركب للواقع، ولطبيعة المشاكل التي تواجه الانسان في وضع تاريخي معين (بعد أن تنسب إلى انسان الطبقة الوسطى طابعاً مطلقاً وإلى العلاقات الرأسمالية طبيعة أبدية) إن هذه الرؤية الايديولوجية هي إطار تتناقله الأجيال عن شكل مركب لواقع تحللت فيه روابط القرون الوسطى القروية والحرفية والطبقية وانفصل الفرد Individual (وكانت الكلمة التي تدل عليه تعني «ما لا يمكن أن ينفصل» في القرون الوسطى، أي تعني عضواً في مجموعة ما، وأصبح الفرد على العكس مطلقاً لا يقيد تعريفه إشارة إلى جماعته(٨)، عن شروطه المادية وأصبح ذاتاً حرة منفصلة عن الأرض (الطبيعة باعتبارها موضوعاً)، ولم يعد أمامه إلا أن يأخذ قراراته بيديه بدلاً من الهيئات الدنيوية والروحية وتدرّج مراتبها(٩) ولم يعد العمل وسيلة لاعادة انتاج هذا الفرد وعائلته الممتدة في اقتصاد معيشي بل وسيلة لانتاج شيء منفصل عن الفرد هو القيمة التبادلية. وبعد انهيار التصورات الشاملة للقرون الوسطى التي كانت تضع «المعنى» و«القيمة» في الجماعة وفي الهيئات والقوى والتكوينات الفائقة للفرد، ولا تضعها في الفرد الذي يعبر عن نفسه تعبيراً ذاتياً، أصبح المعنى والقيمة داخل الفرد نفسه وهو الذي يسبغها على كل شيء خارجه وبدلاً من أن تكون أهداف الفرد وأفعاله إمكانات معطاة مع علاقات حياة اجتماعية، أصبح التصور الجديد «الليبرالي» أنها مقاصد وافعال ذاتية تلقائية طبيعية محضة هذا الفرد الطبيعي نجده في مركز الايديولوجية الليبرالية، إنه فرد كامل التشكل، أو ذات مكتملة القدرات المعرفية والخلقية مسبقاً، تتميز بتفرد جوهري خارج العلاقات الاجتماعية، وأصبح الفرد القيمة الأولى، له السيادة المطلقة والأصالة التي لا تقبل اختزالاً يتفاعل تفاعلاً حراً (أو ينبغي أن يكون كذلك) مع

أفراد متماثلين متغايرين في نفس الوقت. وكل الذوات الفردية سابقة التكوين قبل التفاعل تشارك فيه متساوية عند مستوى المنطق والعقل (العقل السليم هو أعدل الأشياء قيمة بين البشر) ولكنها تنفرد عند مستوى الرغبة والارادة. ونرى الاغراءات والأهداف عند الأفراد الطبيعيين قد اختزلت إلى بواعث ودوافع طبيعية خارج العلاقات الاجتماعية، وخارج الزمان، ماثلة في أعماق الأفراد.

وبدلاً من القول بأن الكائنات الانسانية لا تصبح أفراداً إلا خلال عملية اجتماعية تاريخية، وبأن كائن العشيرة أو تبعية القنانة أو الطائفة الحرفية بوجوده القطيعي أمكن له بواسطة العلاقات الرأسمالية الوليدة القائمة على التبادل أن يجد وسائل تفريده، وأن تضع له هذه العلاقات أهدافاً جديدة، وحاجات جديدة، أكد المفهوم الليبرالي عن الفرد الطبيعي، والذات الفردية أن الأهداف والحاجات تنبع من داخل الفرد، وأن الفرد مؤلف لأفعاله بحكم طبيعته الحقة وماذا يصبح «الشكل المركب» في الايديولوجية الليبرالية للمجتمع الانساني؟ إنه ساحة المواجهة بين الذوات الطبيعية الحرة المتنافسة، فهل ستقفز كل ذات حرة بحكم تكوينها الطبيعي على رقبة الذات الحرة الأخرى لتنشب مخالبها؛ فالذات لا تنشد إلا اشباعها الخاص (هوبز)، وكل انسان هو العدو «الطبيعي» للانسان الآخر؟ هذا الكاريكاتير لايديولوجية الفردية البورجوازية عند توماس هوبز راجع إلى أنه كان يصر على أن يدفع المقدمات إلى نتائجها المنطقية، وهو أمر مغاير لاتجاه الايديولوجية الليبرالية وللفلسفة البورجوازية التي تقف في منتصف الطريق ولذلك ظل هو الرجل المنعزل الشاذ خارج تاريخها[١٠]

وبدلاً من المجزرة الطبيعية بين الذوات الحرة المتنافسة هل يكون «الشكل المركب» للمجتمع هو «الزكيبة» التي تحتفظ بحبات البطاطس، كل منها غير مكترثة بالأخرى، فلابد من أن يكون ما هو اجتماعي حاجزاً أمام المقصد النقي المتفرّد الأصيل للذات، فالذات أصل أول والمجتمع مشتق ثانوي، (فكل ذات سابقة التكون)، وثمة آخرية (نسبة إلى آخر) (Otherness) مطلقة تفصل بين الذوات نتيجة لسبق التكوين؟[١١]، وتلك هي الطبعة الخامدة الساكنة من كاريكاتير هوبز

للفردية الليبرالية لو اتسقت منطقياً

لكن الايديولوجية الليبرالية تعتمد على وظيفتها العملية الاجتماعية أكثر من اعتمادها على وظيفتها النظرية (المعرفة المنطقية) ولا تقف كثيراً عند الاتساق؛ إنها إطار ضروري للحياة الاجتماعية من زاوية رجل المصرف وصاحب المتجر ومالك المصنع، وهي النماذج الجديدة لنمط الحياة الفردية البازغ بعد تدمير العقبات التي كانت تجعل الامتياز مترتباً على المولد وملكية الأرض.

ولا بد من تكرار القول المعاد بأن شبكة التصورات الليبرالية التي هي بمثابة نماذج أو عناقيد من المفهومات أو طرق رؤية العالم الاجتماعي والطبيعي مارست بنجاح عظيم دور التبرير العقلي للنظام الرأسمالي منذ نشأته لقد قدمت صورة عامة للمجتمع بوصفه كلاً يتألف من ذوات فردية حرة، صورة لاطار شامل يضم قطعاً وأجزاء ودوائر مختلفة مترابطة على نحو ما؛ فلسفية وعلمية واقتصادية وسياسية وأخلاقية وهذا الاطار الايديولوجي الشامل للنظام الرأسمالي، وهو النظام الذي أحل لأول مرة على أرض الواقع الفعلي العقد القانوني بين أفراد محل المكانة الاجتماعية الموروثة، وأطلق حرية أفراد الطبقة الوسطى وقيد سلطة الدولة بالدساتير، وخلق مدناً جديدة وصناعات جديدة (طبيعة ثانية أو عالماً طبيعياً موازياً للطبيعة)، وتقدماً علمياً، وجعل جمع الثروة لذاتها محركاً أساسياً للنشاط الانساني، كما أسس الدولة القومية الحديثة؛ ـ كان لا بد أن يكون تبريراً عقلياً لهذا العالم صاحبه منذ النشأة، وظل التيار الأساسي له[١٢]

لقد كانت الليبرالية «بشبكة» تصوراتها العامة أساساً لطرح زمرة معينة من المشاكل الجديدة بطريقة خاصة، وحددت مجموعة مسموحاً بها من أنماط الرؤية والقول في الدوائر المختلفة لكل منها آفاقها، كما فتحت الطريق لمزيد من المشاكل، وأرشدت البحث اللاحق، وجلبت النظام إلى تلك الكتل اللامتناهية المختلطة من الملاحظات التجريبية، بل هي التي حدّدت ما المقصود «بالواقعية» التي تقبل الملاحظة والاختبار، ورسمت طرز الترابط بين الوقائع والمتغيرات. لقد جعلت «الانسان» مسؤولاً فاعلاً حراً لا تقيده تبعية القرون الوسطى لقوى يعجز عن

فهمها، بل يتقدم مناوئاً للسلطات المطلقة (والانسان هنا يقتصر مفهومه على المشاركة في الشكل الجديد من الملكية الخاصة دون تصريح بذلك).

الخلط بين الليبرالية والديموقراطية

نتيجة لكل ذلك كان هناك تطابق شائع بين الليبرالية والديموقراطية في الوعي الجماهيري، وهو تطابق يرفضه التتبع التاريخي فلقد ظلت الليبرالية ترتكز على أسس معادية للديموقراطية طوال نشأتها، ولم تكن هناك رابطة جوهرية تجمعهما. ولن نجد ليبرالياً واحداً دافع أيام النشأة المفترضة عن حق أغلبية الشعب في التصويت أو الترشيح فيما يتعلق بالمجالس التمثيلية المنتخبة ولكننا، على العكس من ذلك نرى «الآباء المؤسسين» يرفضون جميعاً منح حق التصويت لمن لا يملكون نصاباً معيناً من الملكية يؤدون عنه ضرائب مباشرة، ويقفون من المبدأ الديموقراطي الأصيل؛ حق الشعب بأكمله في السيادة وحكم نفسه موقف الذعر والهلع، وخاصة بعد الثورات الشعبية ويرجع ذلك إلى أن الايديولوجية الليبرالية وضعت التزامها الأصيل رهناً بحق «الفرد» في ملكية حرة لا تقيدها العوائق، فالليبرالية في جوهرها ظاهرة رأسمالية تنتمي إلى حرية الملكية والبيع والشراء، ومنطقها الحتمي يؤدي إلى التفاوت الصارخ في الملكية لا إلى المساواة، ولو تحققت درجة من المساواة لما كان للمنافسة وتراكم رأس المال حافز يستحثهما.

وكان معظم مفكري الليبرالية يظنون أن إعطاء حق التصويت للأغلبية الشعبية من الفقراء سيؤدي إلى الاطاحة بنظام الملكية الفردية وإلى الدعوة للمساواة الاقتصادية (كما حدث في الثورات السابقة، حينما طالب دعاة المساواة أو التسوية Levellers بالاقتراع العام «لكل الرجال الانجليز الذين ولدوا أحراراً»، وبتوزيع عادل للدخول والملكية). إن حقوق الفرد صاحب الملكية ضد الحكم المطلق، ومطالبته بحكومة مقيدة قد رافقه المطالبة بها، أثار هلع، مما سيسميه، دي توكو فيل، بعد ذلك، «طغيان الأغلبية» لأن المساواة ستهدد الفردية الممتازة وتفرض نوعاً من التجانس الميت وتهدد الحرية. فالليبرالية، منذ البداية، كانت تحارب في

جبهتين؛ لقد مثلت مصالح البورجوازية التجارية والصناعية في صراعها ضد الحكم المطلق ومؤسساته التقليدية، كما حاولت الحد من أي مطالب ديموقراطية واسعة النطاق بعيدة المدى، من جانب راديكالية البورجوازية الصغيرة و«جماهير العوام» ومنذ البداية، كانت السياسة الليبرالية متناقضة، ونتيجة لذلك لقد انتهجت الحركة «الديموقراطية»، أي الحركة الشعبية الواسعة مسارات سياسية وايديولوجية مستقلة عنها أثناء الثورات البورجوازية فبالاضافة إلى دعاة التسوية، كان هناك الحفارون The Diggers في الثورة الانجليزية (القرن السابع عشر) وأصحاب النزعة اليعقوبية الراديكالية في الثورة الفرنسية، وهم أولئك الذين أخذوا على عاتقهم تحقيق أهداف الثورة البورجوازية في الاصلاح الزراعي والاقتراع العام والحقوق الدستورية الأساسية للمواطنين. وظل الوعي الليبرالي، منذ البداية، فريسة للتوتر بين المساواة الديموقراطية وبين الملكية الفردية بلا قيود. وقد تعددت المحاولات لحل هذا التناقض. وعند نهاية القرن الثامن عشر، كانت نظرية «بنتام» هي الشكل الناضج نسبياً لحل هذا التناقض، ونقطة الانطلاق لتطوير الايديولوجية الليبرالية

حساب كمي للذات والمنافع النزعة الحسية التجريبية

ونقف قليلاً عند جيريمي بنتام (١٧٤٨ - ١٨٣٢)، وعنده تصبح «المنفعة» المعيار الوحيد للصالح (للخير) الفردي وللصالح العام معاً والمنفعة عنده هي مقدار من «اللذة» نطرح منه مقدار الألم وما هو «خير» المجتمع؟ إنه وفقاً للتحيز الأساسي في الايديولوجية الليبرالية (الفرد المجرد وإحساساته الداخلية وأفكاره النابعة عنها)، لن يكون إلا حاصل جمع المنافع الفردية. وعلى الرغم من رفض بنتام لمصادرات نظرية «الحق الطبيعي»، و«العقد الاجتماعي» في الايديولوجية الليبرالية المبكرة إلا أنه يهربهما إلى نظامه في شكل آخر؛ فعند القيام بعملية جمع المنفعة الفردية لآلاف الأفراد نجده يحسب كل فرد بواحد صحيح فقط. وهو، هنا، يبرر الدولة الليبرالية بأنها التي تحقق أكبر حاصل جمع في حساب المنفعة للجميع إنها تقدم

المنافع السياسية الأساسية للفرد أمن الملكية وحرية الحركة الفردية وأمن الحياة، وكذلك أقصى منفعة للمجتمع كله. ويرجع ذلك إلى أن الدولة الليبرالية تسمح للسوق الحرة بأن تضاعف إلى أقصى مدى المنافع المادية، فالسوق ينبغي أن يترك لها مهمة تخصيص الموارد وتحديد العائد المادي بين الأفراد، بمقدار إسهامهم في العمل (الأغلبية) أو الأرض أو رأس المال (الأقلية)، على الرغم مما سيؤدي إليه ذلك من انعدام للمساواة في الدخل الذي سيوزع على أساس من تفاوت الانتاجية.

فهذه الحرية هي التي تضاعف الانتاجية إلى أقصى مدى يحقق أكبر منفعة لأكبر عدد من الناس. وفي هذا النظام تتحقق درجة من «المساواة» الخفية، على الرغم من التفاوت البادي للعيان على أساس من مبدأ المنفعة المتناقضة، فالرغيف الثاني لن يعطي للجائع قدراً من الاشباع مساوياً للرغيف الأول، وكلما زاد مقدار ما يمتلك الفرد من شيء قلّت منفعة كل زيادة إضافية ولكن التناقض لا يحل بهذه الطريقة، فمنطق بنتام يؤدي إلى القول بأن مجموع الاشباع العام، أو حاصل جمع المنفعة الاجمالية للمجتمع سيكون أكبر، إذا كان لكل فرد قدر متساو منه (فالزيادة في الثروة يتناقص اشباعها)، وبما أن المساواة (من الناحية الأخرى)، خاضعة للانتاجية، وحافز مضاعفتها هو مزيد من التراكم الرأسمالي وارتفاع نسبة الربح، فإنه دون ضمان للتفاوت في الملكية وانعدام المساواة سيسقط الحافز لزيادة الانتاجية؛ وتظل مسألة تحقيق أقصى منفعة لأكبر عدد من الناس منطوية على التناقض بين السوق الحرة ومصالح الأغلبية، بين الليبرالية والديموقراطية

التوفيق بين الليبرالية والديموقراطية

وننتقل إلى محاولة أكثر عمقاً في الايديولوجية الليبرالية لحل هذا التناقض عند جون ستيورات ميل (١٨٠٦ ١٨٧٣) وسنجده يضع مطالب الديموقراطية الوليدة، التي اشتد عودها، مع الحركات الشعبية والنقابات العمالية المطالبة بحق التصويت، في الحساب (مع تحفظات طبعاً). إن ميل لن يعطي حق التصويت للأميين أو الذين لا يدفعون ضرائب مباشرة. ولكنه يطالب مع ذلك للفقراء بحق

التعليم ودفع الضرائب المباشرة

ولم يدر بفكر هذا العملاق الليبرالي أن يكون لمن لهم حق التصويت أصوات متساوية، فالأفضل تعليماً ينبغي أن يكون لكل منهم أكثر من صوت لأنهم أقدر على اصدار الحكم السياسي (!!)[١٣]

ولكن ميل، من ناحية أخرى، يدخل على فكرة «حرية العمل» تعديلاً، فهو يرى أن حرية السوق لن تؤدي إلى تنمية اقتصادية عادلة منتظمة، إلا إن وجدت نقابات عمالية لكي تستعيد التكافؤ في القدرة على المساومة بين أصحاب المال والعمال ونلاحظ أن ذلك وارد في كتابه مبادىء الاقتصاد السياسي المنشور عام ١٨٤٨ فالفكر الليبرالي والقانون الفعلي كانا يعتبران تشكيل نقابة عمالية للمساومة الجماعية مؤامرة ضد الحرية عموماً، وحرية التجارة والعمل خصوصاً. ولم يتم الاعتراف القانوني بالنقابات التي كانت تناضل من أجل الوجود منذ القرن الثامن عشر إلا في عام ١٨٧١ في المملكة المتحدة[١٤]

ونرى جون ستيورات ميل يُدخل بعض مبادىء الديموقراطية لتعدل من الايديولوجية الليبرالية: فهو لا يوافق على حساب اللذات والآلام عند بنتام باعتباره حساباً كمياً، لأن اللذات عند ميل ليست متساوية كيفاً، فيمتنع بذلك الاختيار والمقارنة والجمع والطرح وهو لا يوافق، أيضاً، على أن السوق يوزعها توزيعاً عادلاً وهو يقدم في كتابه «مذهب المنعفة» تصوراً ديموقراطياً للطبيعة البشرية يختلف عن مبادىء الايمان الليبرالية، فهو يبتعد عن السوق ويرفض أن تحدّد السوق قيمة الانسان وقدراته وطاقاته، ويذهب إلى أن البشر جديرون بشيء أفضل من البحث عن النقود وتكديسها وتجنب ألم الموت جوعاً كما نجده يخرج عن المسلمة الليبرالية المتعلقة بأخذ الأفراد على ما هم عليه بالفعل، وكما هم في سلوكهم الظاهري ليبني نظريته في جانب منها ـ وعلى الرغم من منهجه «الوضعي» في كتابه المنطق القياسي والاستقرائي (١٨٤٣) ـ بصدد امكانات الأفراد القابلة للتحقق في أوضاع مغايرة افتراضية، فإن مقياس الخير الاجتماعي (الصالح العام) عنده مقياس

ديموقراطي، وهو أقصى تطوير وتحقق للقدرات والطاقات البشرية؛ أخلاقية وعقلية جمالية بالاضافة إلى الطاقات الانتاجية المادية

ولكن التوتر بين الليبرالية والديموقراطية واضح في كتاباته التوفيقية على الرغم من كل تعديل، إنه يؤمن بالمشروع الفردي التنافسي إيماناً شديداً باعتباره أساساً للحرية والعدالة، ويقف عند محاولة التخفيف من الآثار الجائرة للرأسمالية، فهو ينتقد العلاقة بين العمل ورأس المال في أيامه مدافعاً عن مصالح الطبقة العاملة، ويحاول أن يجد توفيقاً تعاونياً ومشاركة بين الذئاب والحملان، بل ويقدم اقتراحات لاعادة توزيع الدخل على نحو يضمن العدالة مقراً بمبدأ «تدخل الدولة» في فرض ضرائب للوصول إلى تلك العدالة، وخاصة ضريبة التركات على الثروات، فهو يقف ضد مبدأ وراثة الملكية

وبصحبة ميل نرى توماس هيل جرين (١٨٣٦ ـ ١٨٨٢)، يشكلان المحور الفكري الذي حدد ما يعرف باسم «الديموقراطية الليبرالية»، ذلك الخليط المتنافر طوال سنوات وعقود لاحقة. لقد كان جرين مثل ميل ضد أخلاقيات السوق ومع التطور الحر لشخصية الفرد، ولكنه لا يرى سبيلاً لتحقيق ذلك إلا من خلال آلية السوق. وبلغ من سذاجته في علم الاقتصاد أن ذهب إلى أن وجود بروليتاريا ـ وهذه هي كلمته ـ لا يتمشى مع المنطق العقلي للملكية الخاصة، فهذا المنطق يتطلب أن يمتلك كل فرد ملكية كافية فوق حد الكفاف، ووجود «عمال» محرومين من نعمة الملكية ليس راجعاً إلى آلية الرأسمالية، بل يتحمل جريرته الملكية الاقطاعية فالفيلسوف الديموقراطي الليبرالي يتخيل نظاماً رأسمالياً بلا عمال، وهو ينتقد النظرية الليبرالية التقليدية في الحرية «فهي الآن تميل نحو أن تكون عائقاً، ففي الحقيقة إن المدنية السائرة إلى الأمام تجلب معها مزيداً من التدخل في حرية الفرد في أن يفعل ما يشاء، وهذه النظرية (الليبرالية في صيغتها الأصلية) تقدم مبرراً لمقاومة كل الاصلاحات الايجابية؛ كل الاصلاحات التي تستتبع تدخلاً من الدولة في طريق تهيئة الشروط المواتية للحياة الأخلاقية»[١٥].

خطوات الليبرالية إلى الوراء بعيدة عن الديموقراطية

وجاءت نظرية المنفعة «الحدية» بعد ذلك، خطوة إلى الوراء لتبرر نظام السوق تبريراً مطلقاً، وترفض أي تدخل من جانب الدولة، إن نظام السوق في هذا الزعم يضاعف المنفعة إلى أقصى درجة ويعطي كل عامل من عوامل الانتاج (رأس مال ـ أرض ـ عمل ـ تنظيم المشروع) مكافأة تساوي الانتاجية الحدية لاسهامه (الحدية هي انتاجية الوحدة الأخيرة عند تزايد الوحدات) فالنظام الرأسمالي يميل حتماً نحو التوازن، محكوم عليه بالتوازن!!

وجاء جون كينز (١٨٨٣ ـ ١٩٤٦) محاولاً التوفيق بين المشروع الحر وتدخل الدولة بعد أن قذفت الأزمات الاقتصادية والاضرابات العمالية والبطالة بنظرية التوازن والانسجام المسبق في نظام السوق إلى مأزق حاد. فهو يؤكد أن النظام لا يميل تلقائياً إلى التوازن عند أقصى منفعة، بل يستطيع أن يجد توازناً ما عند أي قدر من نقص تشغيل الموارد والعمالة لقد أصبح على النظرية الليبرالية أن تبحث عن تعديل لتسمح بضرورة التدخل الحكومي المستمر لكي يستطيع نظام السوق «الحرة» أن يعمل!!

وبقي مقابل هذا «التدخل الحكومي» أن يصرّ منظرو الليبرالية على الحريات الفردية الأساسية الكلام، والنشر، والدين، والاجتماع والقيمة النهائية الأخلاقية للفرد وتطويره الذاتي باعتبار ذلك الخير الأسمى غير أن هذا الخير الأسمى لن يتحقق إلا من خلال السوق، بعد تعديلها «بدولة الرفاهية». وأفضل العوالم الممكنة هو مجتمع السوق المعدّلة لماذا؟ لأنه يضاعف المنافع إلى أقصى مدى ويوزعها في عدالة وفقاً لاستحقاق كل فرد.

وهنا، يشكل س. بي. ماكفرسون في دراسته المعنونة «ما بعد الديموقراطية الليبرالية»[١٦]، ردة ضخمة على ميل وجرين وعودة ناكصة إلى الليبرالية المناهضة للديموقراطية (أو السابقة عليها). فعلى الرغم من اتساع نطاق حق التصويت (اتسع ليشمل جزءاً محسوساً من العمال بعد عام ١٨٦٧ نتيجة لصراع عنيف سالت فيه

الدماء شاركت فيه حركة «الميثاق» وعمالها من أجل حق التصويت للذكور البالغين دون اشتراط حد معين من الملكية)، فإن المبررات الليبرالية للحرية ومضاعفتها للمنفعة المادية ارتكزت على سلم القيم المسجل في السوق، وعلى افتراض أن العادات والأذواق والتفضيلات الفردية الحالية معطيات نهائية، وأن كل الحاجات متساوية وأن كل ما هو أمر واقع حق وصواب (مسلمات التجريبية والوضعية)، ولكن ذلك إغفال خادع لتلك الحاجات والرغبات المصطنعة التي خلقها الانتاج للسوق، وروجتها دعايات التسويق لمضاعفة أرباح قلة ضئيلة أما القول بأن هناك رغبة «فطرية» في منافسة الآخرين والتفوق عليهم، وبأن كل ما يحصل عليه فرد ما من الأشياء التي تلبي حاجات مصطنعة سيكون موضوعاً للرغبة عند آخر، وتكون تلك الرغبة جزءاً من «الطبيعة الجوهرية»، كأي رغبة حقيقية، فهو بمثابة عودة إلى توماس هوبز. ومعنى ذلك هو العودة إلى حاجات لا تُشبع «بالفطرة»، بل تفسح «الغابة» لمنافسة «فطرية» قاتلة بين الذئاب، ومعنى ذلك، أيضاً، تقديم نموذج للمجتمع الرأسمالي باعتباره نموذجاً أبدياً للمجتمع بوصفه مجتمعاً

الوجه وراء القناع

نحن إذن أمام نظرية تبريرية تطمس تناقضات الواقع، فاقتصاد السوق في الواقع يؤدي إلى تركيز الملكية وتفاقم اللامساواة، وذلك يقف عقبة في طريق تطوير الطاقات الفردية الانسانية وتحقيقها، وبدلاً من ذلك يضاعف من طاقات الجشع الرغبة في الاستهلاك الأجوف وعدم الاكتراث بالقضايا الاجتماعية والانسانية وفي التبرير وتتحول الكتلة المختلطة من الأفراد المستهلكين للسلع المادية والأذواق الجاهزة والآراء المعلبة، وتغيرات الأزياء إلى «شعب حر ذي سيادة»، بل هو صاحب السيادة الوحيدة بعد حرمانه بعناية من كل قدرات ممكنة من توجيه الحكومة أو مراقبتها إنه يعطي صوته (إن اهتم بذلك، فعدد المسجلين في قوائم الانتخاب ضئيل جداً، ونسبة الذين يشاركون منهم فعلاً في الادلاء بأصواتهم ترتفع قليلاً عن نصف المسجلين في أفضل الأحوال أي أن أقلية هي التي تكترث بالمشاركة) لصورة

في التليفزيون تؤدي دوراً مكتوباً وتتكلف الملايين من الجنيهات أو الدولارات كل عدد من السنوات كما أن استجابة السلطة التشريعية لناخبيها وحاجاتهم الحقيقية ليس كبيراً وهي مماثلة لاستجابة السلطة التنفيذية للمجالس المنتخبة، / فالسلطة التنفيذية بما تملكه من أدوات ضخمة في الاقتصاد (عقود الدولة العسكرية مثلاً) وأجهزة تنفيذية وبنوك معلومات تتجه نحو مزيد من اضعاف السلطة التشريعية ويقف «الفرد» الذي تتغنى به الليبرالية وتمجده كل ساعة باعتباره في حقيقته العارية العاجزة صفراً مزوقاً «مفبركاً»، تُصنع له آراؤه وأذواقه وتحدد له أقليات بيروقراطية كل حياته الداخلية ونواحي سلوكه.

ماذا حدث، إذن، للعلاقة بين الايديولوجية الليبرالية ودوافع النظام الرأسمالي؟

إن المفهومين المترابطين ترابطاً وثيقاً لهذه الأيديولوجية، مفهوم النظام الاجتماعي ذاتي التنظيم الذي يصبح ممكناً بواسطة آلية السوق الحرة، ومفهوم أقل قدر من تدخل الدولة في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية كانا من قبيل الأوهام المبررة تاريخياً؛ وملائمين لتطوير العلاقات الانتاجية في فترة معينة من النظام الرأسمالي. فلقد تميزت تلك الفترة بوجود عدد كبير جداً من المشروعات العائلية الصغيرة والمتوسطة، مالكها هو مديرها الذي يتخذ قراراته بنفسه ويتحمل مخاطرة. ومداه «الطبيعي» أن يحدث تبادل التأثير بين كل هؤلاء وفقاً لآلية السوق التي تنظم كل شيء دون نظام متطور من قيود الدولة وتحكمها. والجانب الوهمي في الايديولوجية الليبرالية عن الدولة باعتبارها «الحارس الليلي» ماثل في أن الدولة كانت تتدخل في واقع الأمر لصالح أصحاب المشروعات الرأسمالية تدخلاً كثيفاً في تشريعات العمل التي تضطهد العاملين، وتسمح بتشغيل الأطفال والنساء ساعات طويلة بأقل أجر، وقوانين الفقراء التي تسجن العاطلين، ولوائح المصالح التي تقسر العمال على انضباط صارم يخضعون وفقاً له حركات أجسامهم تبعاً لايقاع الآلات، وتفرض عليهم الغرامات، كل ذلك مقابل الاعفاءات الجمركية والضريبية المرأسماليين، واتباع سياسة خارجية لصالح تواجدهم في الأسواق العالمية

السطح مملكة المساواة

كما كانت الايديولوجية الليبرالية تقف عند سطح الظواهر الاقتصادية، أي عند دائرة التبادل، حيث يتم التبادل بين كميات متساوية وبين ملاك أحرار متساويين (سواء لسلع أو لقوة عمل). فالسوق مملكة المنافسة الحرة والمساواة بين الأفراد. وحينما يشتري المستهلك السلع يتساوى الغني والفقير في حرية الشراء وفي السعر، ويتحولان إلى مشترين ومستهلكين مجردين ولكن تحت عمليات السطح نجد أعماقاً تحكمها بنية مختلفة وعمليات مختلفة تختفي منها الحرية والمساواة الظاهرية بين رأس المال والعمل. إن الوقوف عند السطح في الايديولوجية الليبرالية ميزها، من حيث المنهج بعملية وصف مباشر وجمع للصفات المشتركة والمختلفة الملاحظة حسياً في قوائم، ووضع الظواهر الخارجية للحياة اليومية في تبديها الخارجي ومظهرها تحت تعريفات تصنيفية دون غوص إلى الهيكل المحتجب عن الأنظار لتناقضات النظام الرأسمالي وعلاقاته الداخلية ووظائف أعضائه. وقد استعملت آلية التبادل المتساوي (المتكافىء) تبريراً يضفي الشرعية على اللامساواة الاجتماعية التي يولدها النظام الرأسمالي وحماية الامتيازات التي حصل عليها المنتصرون في المنافسة

ومن المؤكد أن الوعي الجماهيري الواقف عند سطح الظواهر امتص وتمثل فكرة أن الاستغلال وعدم المساواة وعدم العدالة في العلاقات بين الأفراد (والطبقات) مستحيلة في ظل قوانين التبادل المتكافىء تبعاً لقواعد السوق.

ولكن ماذا حدث بعد تقلّص نفوذ المنافسة الحرة، اعتماداً على نفس منطقها؟ (فالمنافسة تؤدي إلى منتصرين ومهزومين يخرجون من الحلبة وفي صميم المنافسة الحرة يكمن منطق التركيز والاحتكار).

بدلاً من تحقيق المصلحة العامة تلقائياً، أحدثت الممارسات الحرة لقوى السوق افلاسات هائلة لعدد ضخم من أصحاب المشروعات وانعداماً صارخاً للمساواة؛ فالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، قاعدة نظام المشروع الحر التي وضعت

عليها الليبرالية التقليدية آمالها، تضاءل وزنها وفقدت استقلالها وأصبحت تابعة للاحتكارات العملاقة

ولقد أصبح التناقض حاداً بين الشعارات المعلنة عن الرأسمالية باعتبارها مجتمع الفرص المتساوية، والنجاح الذي يتناسب مع مواهب الفرد وجهوده، والرخاء الذي هو في متناول الجميع

وكان من الطبيعي حدوثُ أزمة عميقة في القيم الليبرالية والوعي الليبرالي.

وتعالى صراخ الممثلين الايديولوجيين لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المؤمنين بالملكية الخاصة وقوانين السوق المقدسة، «إن جميع الأفراد متساوون في الفرص، ولكن بعضهم أصبح أكثر مساواة من الآخرين»، وطالبوا بتدخل الدولة في آلية السوق، لا لإلغائها، بل لحمايتها من أعدائها، أصحاب الامتيازات. لذلك، نما داخل الليبرالية اتجاه يتغنى بفضائل تدخل الدولة لمنع الاستقطاب الاجتماعي

كما أن اخلاص رأس المال الكبير لمبادىء الليبرالية لم تمنعه من الترحيب بأعمال الدولة التي تحقق مصالحه في الدعم والحماية الجمركية والاعفاء الضريبي ومنح كافة التسهيلات، بل وتحمل عبء المشروعات الخاسرة بتأميمها، والقيام بالانفاق على البنية التحتية وتدريب العمالة والبحوث فكل ذلك التدخل ليس ضد المبادىء الليبرالية أما التدخل في دفع حد أدنى ملائم لأجور أو شروط العمل أو دعم الفقراء فهو تدخل ضد القوانين الطبيعية الأبدية للسوق الحرة.

وكان الإقرار بالأهمية الحيوية لتدخل الدولة من أجل استقرار النظام الرأسمالي نقطة تحول أدت إلى نشأة الليبرالية الجديدة التي تعبر عن تفاقم الانقسامات داخل الطبقة الرأسمالية

تناقضات الليبرالية الجديدة

«التعددية» السياسية قناع «للواحدية» الرأسمالية

أصبحت الدولة الرأسمالية (الحارس الليلي في الوهم الليبرالي) اخطبوطاً

عملاقاً يمد أطرافه في كل اتجاه، ينمو داخله اتجاه متعاظم نحو درجة من الاستقلال النسبي تتزايد كل يوم في مواجهة الطبقة الرأسمالية التي يُدار الحكم لصالحها (استقلال ازاء المصالح الجزئية والمؤقتة لهذه الطبقة يدفعها إلى مزيد من التدخل).

وهناك أقسام من الرأسمالية تفضل السيطرة المطلقة على ملكيتها ومشروعاتها ولا ترحب بالتدخل، وأقسام أخرى تربح من تعاون وثيق مع الدولة، ومجموعات ضغط تستجيب لمصالح متباينة.

كما اختلف موقف الاحتكارات من السياسة الخارجية، والضرائب وعقود الدولة، ومعدل التعريفة الجمركية، وقد أدى كل ذلك إلى تحولات في الايديولوجية السياسية لرأس المال الكبير اختلفت عن الليبرالية في عيون الطبقة الوسطى والبورجوازية الصغيرة، فكلا الطرفين يفهم تدخل الدولة بطرق مختلفة

رأس المال الكبير يقر بدور الدولة باعتبارها منظماً وموجهاً ومنسقاً يدعم المشروع الحر.

والأسماك الصغيرة تفهمه باعتباره يحد من البطالة ويقدم العون لها ويعيد النظام الرأسمالي إلى أيامه القديمة أيام المنافسة الحرة.

وهكذا أصبحت الليبرالية أرضية نظرية بعيدة عن التجانس تتصارع عليها اتجاهات شديدة التناقض تعبر عن تعايش الاحتكارات مع السوق الحرة، ودولة الرفاهية مع قيم السوق التقليدية.

ولكن الاتجاه الليبرالي التكنوقراطي هو التيار السائد بين كل الاتجاهات وهو يرى الدولة آلية (ميكانزم) إدارية محايدة تحل محل التنظيم الذاتي للسوق ويرى الحكم السياسي مسألة قدرة إدارية تنظيمية، إنه تيار يختزل المشاكل السياسية إلى مشاكل تنظيمية إدارية، لترشيد السيطرة على الصراع الاجتماعي.

هذا الوعي التكنوقراطي يرفض الأيديولوجية السياسية كل أيديولوجية كائناً ما كانت في تصريحاته المعلنة ويقدم نزعة وضعية «علموية» تصفي المشاكل الاجتماعية بواسطة تكنولوجيا عقلية تختزلها إلى أبعاد كمية تقبل القياس والحلول الجزئية.

وترى هذه النزعة أن اتخاذ القرار، لحسم أنواع الصراع والنزاعات المختلفة، يجب أن يبتعد عن الطابع السياسي والايديولوجي، فالصراع السياسي الايديولوجي قد أصبح مفارقة زمنية وحيواناً منقرضاً إن أغلبية المشاركين في الصراع لا يملكون القدر الكافي من المعرفة ولا الخبرة المتخصصة الضرورية، وانفعالاتهم وعواطفهم هي الحاكمة ولن يصلوا إلى قرار «متوازن»

وليس الناخبون في هذه النزعة مؤهلين في الأوضاع الحديثة لأن تكون لهم مشاركة في اتخاذ القرارات، فذلك متوقف على جمع وتحليل وتصنيف معطيات كثيرة جداً، متخصصة جداً فلن تحتاج القيادة السياسية العقلانية إلى مناقشات حرة مع جماهير عديمة الكفاءة في هذا المجال، بل تعتمد حتماً على شبكة متطورة من خبراء متخصصين ليس من الضروري أن ينتخبهم أحد، ويكفي للناخبين أن تقدم لهم قضايا مبسطة جذابة في اللعبة الانتخابية، ليس من المحتم أن تكون لها علاقة حقيقية بإدارة الأمور بعد الفوز في الانتخابات. كما أن مشاركة الجماهير في صنع القرار السياسي سيؤدي بالضرورة إلى الصراع، ونقص الكفاءة وزعزعة الاستقرار، فاتخاذ القرار ينبغي أن يكون وظيفة الصفوة البيروقراطية وحدها.

وهنا تتحول الديموقراطية الليبرالية إلى نزعة معادية للديموقراطية، تغلق الطريق أمام أي فعل مستقل للشعب، وتلغي سيادته، ولا تزيد المعارضة من المجلس النيابي في لعبة الكراسي الموسيقية بين حزبين أساسيين يتبادلان الحكم عن أن تكون تنويعات على لحن النظام الرأسمالي نفسه، وعلى التعبير عن تناقضات ثانوية مهما تحتدم فهي داخل إطار واحد، وتعمل على تكامل المجتمع حول مركز موحّد للسلطة السياسية، «فالتعددية» الليبرالية نزعة واحدية رأسمالية إذ تقوم هذه النزعة التكنولوجية على ما يسمى بالهندسة الاجتماعية المحايدة، الاصلاحية الجزئية داخل الاطار الرأسمالي، وتعتمد على فلسفة تجريبية وضعية صاحبت الايديولوجية الليبرالية، منذ البداية، وسارت معها إلى مأزق حتمي

التجريبية (الخبروية) القديمة والوضعية الحديثة متماثلان

مع نشأة الرأسمالية داخل النظام الاقطاعي، كانت الحاجة تقتضي التغلب على الطرائق العتيقة في التفكير لإفساح الطريق أمام الاكتشاف والاختراع « وروح العلم » وكل ذلك ضروري لرأس المال ونموه في الملاحة والتعدين واستخدام المدافع، وكان على الليبرالية أن تكون شرحاً وتوضيحاً عن الممارسات العلمية وكان على هذا « المنهج العلمي » وطرائقه في التفكير أن يمتدا من ظواهر الطبيعة إلى العلاقات الاجتماعية وأنظمة الدولة

وسنحاول أن نعرض بسرعة لبعض أفكار « لوك » من « مقال في الفهم الانساني ». إنه يشن هجوماً على الأفكار الفطرية مثل الله والجوهر والعلة التي يقال إنها كامنة في الذهن الانساني وليست مستمدة من مصادر الخبرة، وأنها صادقة صدقاً بديهياً. ثم يوضح بعد ذلك أن كل المعرفة الانسانية مبنية على فعل الأشياء وتأثيرها في الحواس.

وهنا تتضح المقدمة المركزية للايديولوجية الليبرالية الكون الأصغر أمام الكون الأكبر، أي الذات الفردية بقدراتها (حواسها وادراكها وإرادتها) في مواجهة العالم، وإمكان أن تعرف بتجربتها الفردية دون اضطرار للجوء إلى خبرات الأقدمين ونصوصهم المقدسة ومبادئهم الأولى واعتبار القياس المنطقي الأداة الوحيدة للوصول إلى الحقيقة.

ولو افترضنا أن الذهن صفحة بيضاء فإن متاعه الفكري، سيأتيه من الخبرة (التجربة)، وملاحظتنا المنصبة على الموضوعات الخارجية أو على العمليات الداخلية لأذهاننا هي منبع معرفتنا وعند لوك يكون تأثير الموضوعات الخارجية في حواسنا مولداً في المحل الأول لأفكار بسيطة، أو « لمعات بسيطة » هي المعطيات الحسية التي تقدمها كل حاسة وهذه المعاني البسيطة هي الذرات التي تُبنى منها أفكارنا المركبة، فهي مواد معرفتنا بأكملها.

وحينما يختزن الذهن هذه المعاني البسيطة فإن له القدرة على تكرارها ومقارنتها وتوحيدها، وبذلك يستطيع أن يضع كما يريد افكاراً مركبة جديدة.

نحن لا نعرف إلا افكارنا من التمييزات لنصل إلى افتراض شديد الأهمية لتطور الفكر التجريبي والوضعي وهو توكيد لوك أننا حينما ندرك، أو نفكر، أونفهم، أو نصدر حكماً، أو نعرف، أي حينما نقوم بأي فعل معرفي بسيط أو مركب فإن « موضوع » معرفتنا ليس أشياء العالم الخارجي بل معانينا وأفكارنا الذهنية التي استدعاها في ذهننا تأثير الأشياء الخارجية

وهو يقول بالحرف الواحد: « فالمعرفة إذن تبدو لي باعتبارها ليست إلا ادراك الصلة والاتفاق أو الاختلاف والتعارض في أي فكرة من أفكارنا ولا تتألف المعرفة إلا من ذلك » (الفكرة عند لوك تعني الادراك الحسي والمعنى معاً).

في عملية التفكير إذن نحن ندرك صوراً أو نسخاً ونربطها معاً ونعيد ربطها، وهي صور مدركات حسية عن أشياء العالم سنظل إذن في نطاق ضيق، وسيعوزنا دائماً جوهر Substance الأشياء. وماذا عن هذا الجوهر أو وسادة الدبابيس التي تحمل الصفات الحسية؟ لن نعرف عنه شيئاً، إنه « شيء في ذاته » لا تمكن معرفته كما سيقول كانط بعد مائة سنة(١٧).

إن الايديولوجية الليبرالية، ايديولوجية الذات / الموضوع، أي الانطباعات الحسية للذات الفردية في مواجهة أشياء العالم أي الوقوف عند السطح والظاهر المتبدّي للحواس، وإحاطة دراسة البنى العميقة، والقوى الدافعة والتناقضات والعلل بالشكوك، هي رؤى « تدخل من الطابق الأرضي إلى الفعل المعرفي السابق للتحليل العلمي، ومع الشروع في التنظير مع المادة التي تقدمها هذه الرؤية للأشياء » سنجدها متغلغلة في نظرية المعرفة والمنطق كما سنجدها في الاقتصاد والسياسة.

هيوم هو النسخة الأصلية من ماخ وحلقة فيينا

ولن تقف التجريبية عند السطح، ويأخذ ديفيد هيوم طرف الحبل ليلفه حول

رقبة « الذات » الفردية ما دام من البديهي ومن المسلم به لدى الفلاسفة أنه ما من شيء ماثل أمام الذهن إلا مدركاته وانطباعاته وأفكاره، وأن الموضوعات الخارجية لا تصبح معلومة لنا إلا بواسطة المدركات الحسية التي تبتعثها، فلن يكون من الممكن أن ندرك شيئاً مختلفاً عن انطباعاتنا

إن وجود الأشياء الخارجية عادة ذهنية تكونت لمعاودة مجموعات معينة من الانطباعات فنعتقد بوجود دائم مناظر لها خارجها وماذا عن الذات؟ إنها ليست انطباعاً مفرداً بل إنها ما يفترض أن تشير إليه عدة انطباعات وأفكار. وحينما يدخل هيوم إلى اقصى درجة من الألفة الحميمة داخل ذاته فإنه يتعثر دائماً بادراك حي معين أو بآخر، وهو لا يستطيع أبداً أن يقتنص ذاته دونما انطباع حسي محدد ولا يستطيع، أبداً، أن يلاحظ شيئاً سوى هذا الادراك الحسي أو الانطباع إن ذواتنا ليست إلا حزمة من المدركات الحسية المختلفة حسناً ماذا يبقى لنا؟ الأشياء الخارجية الدائمة اختزلت إلى حزم من الانطباعات العابرة وينطبق الشيء نفسه على الذات، والذهن ليس إلا كومة من مدركات حسية مختلفة اتحدت معاً بواسطة علاقات محددة ومن المفترض دونما أساس، واستناداً إلى وهم زائف أن الذات والذهن يتصفان بهوية كاملة وبساطة!!

ودوائر التجريبية تضيق، وتختفي دائرة الأشياء الخارجية ودائرة الذات أيضاً، ولا تبقى إلا دائرة الانطباعات العابرة.

ماذا لو اتسقت « نظرية المعرفة » القائمة على المقدمات الأولى للايديولوجية الليبرالية؟ لن تبقى إلا مدركات الفرد في لحظة الادراك. فما من أساس عقلي للمعرفة البشرية.

وستتحول مشكلة المعرفة، كما تحولت على أيدي الوضعية الجديدة إلى معضلة لا تقبل حلاً ولابد أن يثير ذلك التساؤل عن الوضعية القديمة نفسها ولتحاول أن تتبعها عن علم من أعلام الليبرالية هو « جون ستيورات ميل » فما الذي تعنيه هذه الوضعية عند ميل؟ إن العلوم تحقق التنبؤ المنهجي بترتيب الانطباعات الحسية، فحينما تشير العلوم إلى الأشياء، فإن ما تقوم به، بالفعل، هو التنبؤ بأي تجمعات من

الاحساسات وتعاقبها سيحدث إن الموضوع المادي عند ميل هو « إمكان دائم للإحساس » والقانون العلمي هو معادلة للتنبؤ بالخبرة المقبلة وأشكال القوانين مختلفة تندرج من أن (أ) يتلوه (ب)، إلى قوانين تلازم في التغير، أ يتغير مع ب أو أ هو دالة ب، وقوانين احصائية تقرر معدل حدوث نتائج معينة

وتصل الوضعية بعد ميل إلى اعتبار الفيزياء نموذجاً للعلوم، وتؤكد أن قوانين الفيزياء تعبر عن تبعية مقدار معين لمقدار آخر، وتلك المقادير هي قراءة مؤشرات على الأجهزة العلمية، وهذه القراءات وغيرها من المؤشرات هي عناصر الخبرة،

وحينما يتحدث عالم الفيزياء عن الذرات والالكترونات فهو يستخدم تعبيرات صريحة سهلة لصياغة قوانين تنظم معطيات الخبرة الحسية، لا يكتشف شيئاً عن العالم المادي!

وإن يكن المنطق الاستقرائي من انجازات الوضعية القديمة عند ميل، العلوم عنده تقوم على اجراءات تنتقل من الجزئي إلى الكلي، ومن روابط جزئية لوحظت مراراً إلى قوانين عامة؛ إلا أنه يقال، الآن، أنه ما من مبادىء منطقية تبرر هذه الاجراءات

وترد أصوات من خارج الوضعية بأن مسألة فهم اجراءات العلم ليست مقصورة على ما يسمى مشكلة الاستقراء فالنشاط العلمي عند خصوم الليبرالية والوضعية يصمم تقنيات بحث يمكن الدارسين من اكتشاف عمليات غائبة عن الأنظار، لولا هذه الأجهزة والاستفادة من هذه العمليات لأهدافهم العلمية وليست مسألة منطقية مجردة، تتعلق بذات فردية ومعطيات حسي، بل هي جزء من نشاط اجتماعي هادف، وقدرات انسانية تسيطر على الواقع. إن النظرية الوضعية في العلم تختلق علوماً ليست معنية إلا بترتيب وترابط وتعاقب أحداث داخل نطاق التجربة الحسية، وترى أن نتائج هذه العلوم تتألف من قوانين تمكننا من التنبؤ بمثل هذه التجربة الحسية داخل ذواتنا الفردية فحسب[١٨].

الهيكل العظمي للايديولوجية الليبرالية

هل يمكن القول إن الايديولوجية الليبرالية كانت بمثابة « بنية داخلية » مشتركة بين فروع علمية مختلفة ومجالات متباينة للتفكير والممارسة الاجتماعية؟ أو بعبارة أخرى لمضامين فروع معينة،ولصياغة مشاكلها،وأسس لنظرياتها الجزئية؟ لقد كانت المفاهيم المضمرة والموضوعات التي لم تكتمل صياغتها والقواعد الفكرية لليبرالية هي التي تحدد مجالات الدراسة وتشكل المفهومات لبناء النظريات الجزئية

إن حجر الزاوية في الايديولوجية الليبرالية هو ذات فردية مزودة بالقدرة على تلقي الانطباعات الحسية من عناصر العالم الخارجي وأشيائه، وبالقدرة العقلية على ربط هذه الانطباعات ومقارنتها والقاعدة الأساسية هنا هي التحليل الكمي وتحليل موضوعات المعرفة إلى وحدات يمكن قياسها، لتأسيس علاقات التساوي والاختلاف بين أبسط العناصر الممكنة، وترتيب الاختلافات تبعاً لأقل الدرجات الممكنة المسألة محصورة في التحليل إلى عناصر، سواء أكان موضوع التحليل هو الطبيعة الفيزيائية أو البيولوجية أو المجتمع، ثم إقامة نظام أو ترتيب لهذه العناصر، بعد مقارنتها معاً وتصنيفها « فالآلية » أو الميكانزم أصبحت نموذجاً للمعرفة العلمية يمتد من علم وظائف الأعضاء إلى الاقتصاد السياسي (اليد الخفية عند آدم سميث).

وفي البداية، كانت الروابط والصلات بين الفروع المختلفة للمعرفة بادية للعيان وأبرز الكتاب الليبراليين كانوا موسوعيين عظاماً ينتقلون بإحاطة وعمق بين فروع مختلفة؛ جون لوك مثلاً نشر « رسالة في التشريح » (١٦٦٨) ورسالة أخرى في « الفن الطبي » يدعو فيهما إلى ادراك تجريبي للعلل الجزئية بدلاً من النظريات العامة في القوى والعلل والمبادىء. كما نشر « في التسامح » و« الحكومة المدنية »، و« ملاحظات حول نتائج تخفيض سعر الفائدة ورفع قيمة النقد » بالاضافة إلى كتابة الشهير « مقال في الفهم الانساني » ومن المعروف أن جون ستيورات ميل ألف « مبادىء الاقتصاد السياسي » (١٨٤٨)، وقبله « المنطق القياسي والاستقرائي »

(١٨٤٣)، و« مذهب المنفعة » (١٨٦١)[١٩].

فالقاعدة المنهجية الأولى لليبرالية هي طريقة تحليل الأشياء إلى عناصرها وربطها معاً أمام العين في ترتيب أو بنية ظاهرية لتقديم ما يشبه الخريطة أو كتالوج التصنيف(.

حقاً لقد لقي ذلك تعديلاً بعد نظرية التطور، وبدأت ملامح الآلية (الميكانزم) تقترب من ملامح الكيان العضوي (الأورجانزم). كما دخل الزمان إلى الترتيب المكاني؛ لا زمان الساعة الذي يحسب الثواني والدقائق بل زمان القرون والسنوات الطويلة ولكن التغيرات ظلت داخل اطار معرفي ومنهجي واحد.

وكان من المفترض أن هذا « الاطار المنهجي » هو الإطار العلمي الوحيد الذي ينبغي تطبيقه في الفروع الاجتماعية والانسانية الفرد يفسر المجتمع، وما المجتمع إلا فرد تضاعف آلاف المرات، والعنصر سابق على العلاقة، والكل هو حاصل جميع الأجزاء بلا زيادة أو نقصان. وقد تحولت الدراسات الاجتماعية والاقتصادية، بتأثير نزعة ذرية ميكروسكوبية، إلى بحوث في العلاقة بين المتغيرات داخل دوائر تضيق تدريجياً « وتتخصص » معزولة مقفلة تضع عصابة على الأعين، فلا ترى العلاقات الاساسية ولا القوى الكلية المحركة، ولا التناقضات الحية، ووراء تقسيم العلوم يتمزق النسيج الاجتماعي الواحد إلى خيوط متناثرة. كما تتمزق الثقافة إلى فروع ذات نوعية جوهرية لا رابطة بينها، الاقتصاد يدرس إشباع الحاجات وتغيراتها والعرض والطلب والتسويق على أساس المستهلك الفرد، ولا علاقة له بعلم الاجتماع الذي يدرس ظواهر مثل العائلة والمدرسة والجريمة، بفروعها، ودراسة الأدب والفن تنصب على نوعية خصوصية نفسية لغوية.

ويبدو العالم المعاصر لدى الرؤية الليبرالية في انحدارها عالماً من الانفصال والتجريد. بين الحياة السياسية العامة والحياة الفردية الحميمية بين المواطن والفرد، بين العائلة والفرد، بين العلم والفن ويمتد تقسيم العلم داخل الفرد فتتحول سيكولوجيته إلى قوى متصارعة ويصبح « الفصام » محوراً اجتماعياً فردياً

ومن ناحية أخرى، فإن اساءة التفسير الوضعي التجريبي للمعرفة وللعلم

تقدم خدمة كبرى للايديولوجية الليبرالية البورجوازية فالوضعية ترفض القول بوجود أي شيء لا يخضع للملاحظة المباشرة، فالعلة والماهية يختفيان وراء المدركات الحسية، وكذلك تختفي البنية العميقة للمجتمع الرأسمالي. وكل كلام عن نمط انتاج أو صراع اجتماعي أو طبقات هو كلام عن كائنات غامضة أو غيبية أو خبيثة أو أشياء في ذواتها. والنتيجة المنطقية لذلك أخذ «وقائع» المجتمع الرأسمالي بقيمتها الظاهرية كمعطيات تتعلق بالطبيعة البشرية، أو الفطرة، وهو منهج ملائم للذين يديرون المشروعات الرأسمالية ويربحون منها وهو يرفض النفاذ إلى العلاقات بين الطبقات وإلى حركة المجتمع وتطوره التاريخي

وبالإضافة إلى ذلك، ، فهذا المنهج يقع فريسة لأزمة خانقة تنشأ عن اصطدام مبادئه بالممارسة الفعلية للعلم الطبيعي والاجتماعي على السواء، فهو يسيء فهم المعرفة الحسية والمعرفة النظرية، ويفصل بينهما فصلاً ميتافيزيقيا، ويترك مجال القيم كله فريسة للقوى اللاعقلية إن اعتبار المعرفة كلها مقصورة على معطيات حس (من يستطيع يا تُرى أن يوقف تدفق خبرته المباشرة ويغرس دبوساً في واقعة حسية ذرية ليثبتها ويسميها معطى حسياً؟). ولماذا يجب أن تتألف موضوعات الادراك من معطيات حسية تقف كالحاجز متميزة كل التميز، (بين الموضوعات المادية الخارجية وأعضاء الحس الجسمية؟) ويُترك المجال فسيحاً للمعتقدات الخرافية التي لا يمكن اختبارها؟ فما دام «المعنى» مقصوراً على الخبرة البسيطة والمنطق، فلا بد أن تترك التجربة الاجتماعية والانسانية بأكملها نهباً للانفعالات العشوائية، والهوى الفردي، والإيمان، والحدس الصوفي، فلا سلطان للعقل على تلك المجالات الخلقية والجمالية.

ولا مجال للنزاع بين الوضعية الليبرالية واشد أنواع الكهانة جهالة، فكلتاهما تنشد استحالة التفسير العقلي والتاريخي للمجتمع وتهدف إلى وضع الحدود والقيود على نطاق معرفة الانسان وانجازه[٢١]

وعلى الرغم من أن الليبرالية لا توجد في حالتها النقية، اليوم، إلا أن مبادئها الايديولوجية واسعة الانتشار في الوعي الجماهيري، مختلطة بالكثير من المبادىء التي

لا تتمشى معها، كالاشتراكية مثلا، وليس جون رولز الكانطي في فلسفته عن العدالة هو الوحيد الذي يمزج مزجاً تلفيقياً بين عناصر من هنا ومن هناك، فالكثيرون في « المعسكر الاشتراكي » السابق ارتفعت أصواتهم داعية إلى مزيج متغاير التركيب من الماركسية والليبرالية.

هوامش الفصل الثاني

– Michael Kinsley, «Hypocrisy and the «L» Word, Time, Magazine August 1, 1988, p. 23.

2 D.J. Manning, Liberalism, London 1976, p. 9.

– Ibid.

٤ ـ مجدي وهبة، معجم مصطلحات الأدب، مكتبة لبنان، ص ص. ٢٧٤ ـ ٢٨٥

– D.J.Manning, Liberalism, op.cit. p. 10.

6 – Ibid.

– Mourice Dobb, Ideology and Economic Theory, Cambridge University Press, 1973, pp. 2 – 9.

8 – Raymond Williams, The Long Revolution, New York, Columbia University Press, 1961, First Chapter.

9 – Eric and Mary Josephson, ed, Man Alone, A laure edition, 1972, p. 19.

10 – Mourice Cornforth, Marxism and the Linguistic Philosophy, Lawrence & Wis London, 1965, p. 36.

– Gary Saul Morson, Ed. Bakhtin, The University of Chicago Press, Chicago & London, 1986, p. 78.

٢١ ـ هارولد لاسكي، نشأة التحررية الأوروبية، ترجمة عبد الرحمن صدقي وزارة الثقافة والارشاد القومي، مكتبة مصر، بدون تاريخ، ص ص. ٥ ـ ١٨ .

Robin Blackburn (ed) Ideology in Social Science, Pan Books London, p. 2.

14 – Roger Scruton A Diclionary of Political Thought. The MacMillan Press, p 298.

– Ibid., p. 467

16 – Robin Blackburn (ed) op.cit., p. 22.

– USSR Academy of Sciences Moscow, Political Conciosness in the U' ١ pp

18 – Maurice Cornforth, op.cit., p. 32.

١٩ ـ يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الحديثة، دار المعارف، الطبعة السادسة، ص ص ١٤١
١٤٤   ٣٤٢

20 – Michel Foucault, The Order of Things, tavistock Publications, 1977, pp. 53

عاطف أحمد، نقد العقل الوضعي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٠ ص ١٣ ، ص ٢٧

الفصل الثالث

الماركسية

التناقض بين المنهج والنصوص

الشرق بلا تاريخ ونهاية بلا تاريخ!

يعتمد القائلون بنمط الانتاج الآسيوي (الاستبداد الشرقي) تبريراً لخصوصية بلاد الشرق على نصوص قاطعة لا ريب فيها لكارل ماركس وفريدريك انجلز وجورج بليخانوف وينسبون إلى يوسف ستالين واستبداده الشرقي علّة اسقاط ذلك المفهوم الثمين من كتلة النصوص الماركسية ، فالجمود الستاليني وقف عند خمسة أنماط لتطور المجتمعات أما أنصار النمط الآسيوي فهم متحررون من هذا الجمود ويزعمون أنهم يقدسون التفسير العلمي « المرن » لخصوصية الشرق (مصر والبلاد العربية عند صادق سعد) ، وهو تفسير يصل بالمرونة إلى أقصى آمادها ، إذ يلتف حول عدد كبير من المجتمعات تكاد تضم ما يسمى بالعالم الثالث جميعه ، كما يتسع لكي يبتلع كل تاريخ هذه البلاد ابتداء من مرحلة ما قبل التاريخ حتى بداية الرأسمالية وعلى الرغم من هذه المرونة العجيبة في تفسير « التاريخ » فإن نقطة انطلاق هذا المفهوم تؤكد ما قبله ماركس وأكده في نصوصه ابتداء من عام ١٨٥٣ في مراسلاته مع انجلز وفي مقاله الشهير « السيطرة البريطانية في الهند » ، وانتهاء ببعض الإيماءات في « رأس المال » من ثبات الشرق وركوده في الأساس ، أي في الهيكل الاقتصادي لقد ردد ماركس بالحرف الواحد الأفكار التي كانت شائعة قبل الماركسية وخصوصاً عند هيجل أفكار أن آسيا والشرق عموماً بلا

تاريخ ، فالمجتمعات الشرقية تعيد انتاج نفسها وهناك من يزعمون أن ماركس وانجلز طورا آراءهما في العقدين الثامن والتاسع من القرن الماضي بعد دراستهما لأعمال مورجان في المجتمع البدائي وكفا عن القول بتعارض جذري بين الشرق والغرب [١]. ومن المؤكد أن هذا المفهوم الآسيوي ليس له أي دور في كتابات لينين

وعلى أية حال ، فمن الثابت أن بعض نصوص ماركس حتى مرحلة متأخرة من حياته ،. ردّدت آراء سابقيه عن ركود الشرق وعدم قابليته للتغير ، فتاريخ الشرق على السطح ـ وهو يبدو عاصفاً ، وتعاقباً من الصراع والحرب ونشوء الدول واضمحلالها ـ يخفي الغياب الجوهري للتغير أو التطور في الهيكل الاقتصادي كما أن لسحب العاصفة للسماء السياسية لا تمس بنية العناصر الاقتصادية في المجتمع

وهذا القول الشائع عن ثنائية جوهرية في تاريخ العالم ثنائية جوهرية داخل التفسير الماركسي لهذا العالم وعن تقسّمه ، قبل الرأسمالية ، إلى شرق راكد وغرب دينامي ، يرجع إلى فلسفة التاريخ عند هيجل وعن مخلفاتها في كتابات ماركس

فعند هيجل الذي نقل عنه ماركس صيغ الاستبداد الشرقي وجمود الشرق يمتد الاختلاف الجذري بين الشرق والغرب إلى مملكة الروح والفكرة فالتغير أو التطور بفعل الديالكتيك الداخلي ميزة ينفرد بها الغرب ولا مثيل له في الشرق الذي لا يأتيه التطور إلا من خارجه ، من الغرب ! وجوهر الغرب عند هيجل هو التطور الغائي نحو الحرية (حرية الفرد في الأنظمة البرلمانية الدستورية أو الرأسمالية) ، وتحقيق الانسانية لذاتها بذاتها بواسطة التناقض ولا يمكن القول عند هيجل بخضوع الغرب والشرق معاً لقانون عام في التناقض

إن تفرّد الغرب وامتيازه جزء جوهري من مذهب هيجل فما هي غاية التاريخ أو « نهايته » ؟ (الكلمة تشير إلى المعنيين معاً) ؛ إنها تحقيق حرية الذات وتلك الحرية لن يصل إليها الاستبداد الشرقي وعبوديته المعممة حيث لا يوجد إلا فرد واحد حر هو الفرعون أو السلطان فهذه الحرية الديمقراطية جزء من الدور التاريخي العالمي للغرب (من اليونان والرومان إلى الديمقراطية الغربية) وليس

ماركس مسؤولاً عن أن المنطق الموضوعي لهذه الفكرة ـ التي كانت الوقائع المعروفة ، حتى ذلك الوقت ، عن الشرق تؤكدها ـ يؤدي إلى القول بدور تحريري للرأسمالية الغربية إزاء الشرق الذي يفتقد الحرية ولا يعرف تغيراً بمنطق هيكله الاقتصادي نحو الرأسمالية ، كما يؤدي إلى الحط من واقع الشرق وتبرير استعماره

الماركسية ونصوصها

هل الماركسية باعتبارها نظرية ومنهجاً علميين تعني الوعي الفردي لكارل ماركس ، وتعتبر كتاباته بأكملها متكافئة متساوية الأهمية ملزمة للماركسيين ؟

هناك فرق بطبيعة الحال بين أمرين أولهما التتبع التاريخي لتطور فكر ماركس كما حدث في الواقع الفعلي ، وما يترتب على هذا التتبع من وصف مسار هذا التطور بكل تفصيلاته وأحداثه الجوهرية والعرضية انتقالاً من كتابات الشباب إلى كتابات النضج ، وتحديد الطفرة أو القطيعة المعرفية (كما يقال) ، وثانيهما هو تحديد البنية الفطرية لهذا الفكر ، التي يمكن أن تقام عبر تحليل منطقي لعملية تطور هذا الفكر إنّ هذه البنية النظرية المتطورة نصل إليها بالسير في الاتجاه العكسي ، وتبدأ من قمة النضج الفكري وتدرس حلقاته السابقة من منظور طوره الأعلى وبهذه الطريقة يتحدّد المسار المتّسق منطقياً وتجريبياً لصيرورة هذا الفكر وحركته التي كان لا بد وأن تتحقق عبر التناقضات الداخلية ولحل هذه التناقضات التي يكشفها التتبع التاريخي » للفكر فإن البنية المنطقية لفكر كارل ماركس ، عند اقامتها ، تسلط الضوء على الطرق الجانبية المضللة التي سار فيها أحياناً (الخلط بين العمل وقوة العمل والخلط بين الملكية الاقتصادية والقانونية في الصيغة التجريبية التي نقلها عن آخرين ، صيغة غياب الملكية الخاصة للأرض وملكية الدولة للأرض في الأشكال « الآسيوية » كما تعيد النظر في تحديد موقع بعض المفهومات الخاصة به اختلافاً مع موقعها في المسار التاريخي لفكرة (مفهوم الريع وأنواعه)

ونصل من ذلك إلى أن البنية النظرية للماركسية (شبكة مصادراتها Postulates ومفهومتها الأساسية ومبادئها الفلسفية في اتساقها المنطقي الداخلي ومطابقتها لحركة

الممارسة التاريخية ووقائعها المتراكمة) إنما هي مستقلة نسبياً عن نصوص ماركس في كتاباته المتوالية الفعلية حقاً لا بد من الوقوف عند كل نص مفرد لتحديد مكانه في السياق التاريخي الفعلي ودوره في التطور النظري للماركسية (أو اعاقته لهذا التطور) ولكن ذلك لا يكفي على الرغم من أهميته بل لا بد من تحديد موقع المفهوم العام المجرد المستخلص من النص (مثل مفهوم نمط انتاج آسيوي المستخلص من وصف بسيط لوقائع مفترضة) داخل بنية المفهومات المترابطة متعددة المستويات في تكامل النظرية (موقع مفهوم اقتران الريع بالضريبة في نمط الانتاج « الآسيوي » من مفهومات قوى الانتاج وعلاقات الانتاج وفائض النتاج Surplus Product في مفهوم نمط الانتاج النظري)

ولنأخذ النصوص المتفرقة لماركس عن المادية التاريخية ، مثلاً ، فما هي حدود اتساقها المنطقي وموضوعيتها العلمية ومجال انطباقها المحدد ؟ إن البنية النظرية المتسقة للماركسية (الإشكالية الماركسية أو النموذج النظري الماركسي) تشير إلى أن تعاقب المراحل التاريخية (التشكيلات أو التكوينات) الخمس أو الست ، أو ما شئت ، ينطبق على الخط العام للتطور البشري على النطاق العالمي ، وهو لا ينطبق في كل بلد مفرد فالمجتمع المفرد العيني (مصر مثلاً) وحدة مستقلة للتطور ، كائن عضوي متكامل يتطور على نحو مستقل نسبياً ولن تصل الماركسية من ذلك إلى القول بأن يصبح تاريخ المجتمعات القومية تراكماً لا متناهياً من الأحداث والوقائع المستقلة دون انتظام ، فالماركسية حين تقدم مفهوم التشكيلة (التكوين) الاقتصادية الاجتماعية أداة للتحليل تقدم السمات المشتركة بين التشكيلات القومية ذات المستوى الواحد ، كما تقدم الملامح التي تعاود الوقوع متكررة في عملية التطور ، وتلك الملامح المتكررة التي يقوم المنهج الماركسي بتجريدها هي العلاقات الانتاجية التي يتم تصنيف المجتمعات على أساس (التشكيلة الرأسمالية ـ الاقطاعية مثلاً) ، وداخل تلك التشكيلة تكتشف الماركسية الدور المحدد (بالكسر) للعلاقات الانتاجية بالنسبة للمستوى السياسي والايديولوجي ، الدولة ـ القانون الخ ، في نهاية المطاف بطبيعة الحال .

والتشكيلة لا توجد امبريقياً قائمة بذاتها ، بل هي الأساس العميق المشترك للمجتمعات القومية ونموذجها الداخلي ومنطق حركتها   ونلاحظ في التفسيرات السوقية للماركسية خلطاً مستمراً بين المجتمعات العينية والتشكيلات التاريخية (إما أن يمر المجتمع الواحد بجميع التشكيلات المتعاقبة أو يعبر عن جوهر نمط واحد)

وهذه التفسيرات السوقية تحتضن نزعة اختزال اقتصادية ترد كل الظواهر والصراعات السياسية والايديولوجية إلى انعكاس مباشر للقوى الاقتصـادية ، « لطبقات » تحمل ايديولوجيتها وسياستها كما تحمل السلحفاة صدفتها ، دون خصوصية محددة أو استقلال نسبي للمستويات المختلفة السياسية والايديولوجية

وتعتمد هذه التفسيرات على نصوص ماركسية من «الايديولوجية الألمانية»، و«بؤس الفلسفة»، ونكرر القول أن نصوص ماركس لها مراتب مختلفة من التجريد والتعميم والمستوى « النظري »   ومن المعروف إن ماركس لم يكتب نصوصاً بعينها تحت عنوان نظرية الطبقة مثلاً ، وإنما كان لكل نص هدف عملي أو نظري مختلف ، وكان لا بد أن يؤثر ذلك على اي جوانب يتعلق بها التجريد ، وعلى الدرجة التي يصل إليها، وعلى المدى الذي يمكن تعميمه فيه تعميماً سليماً

وكتلة النصوص الماركسية ، لذلك ، مختلفة الأهداف فيما يتعلق بتأسيس مفهومات مثل نمط الانتاج والطبقة الاجتماعية والدولة

إن نقد هيجليي اليسار في «الايديولوجية الألمانية» أو برودون في «بؤس الفلسفة» أو التبسيطات الحماسية في «البيان الشيوعي» أو تحليل المسرح السياسي في بلد معين في فترة محددة (صراع الطبقات في فرنسا) ، أو التحليل النظري على مستوى نمط الانتاج الخالص النقي في « رأس المال »؛ تحتوي جميعاً على مستويات من التجريد والتعميم شديدة الاختلاف فيما بينها   ولكن البراجماتية السياسية والفكرية عند بعض الماركسيين تنتقل بين هذه المستويات (عند الكلام مثلاً عن نمط الانتاج أو الطبقة أو الدولة) المختلفة كما لو كانت تتحرك في مجال متجانس موحد ، وتختار ما تشاء من مخزن النصوص خدمة لأهدافها الضيقة

ونعود إلى البنية النظرية أو الإشكالية الماركسية التي لا بد أن تعيد صياغة

« النصوص » على نحو نسقي منهجي منطقي متخلصة من التعرجات والتخبطات في تحديد الاتجاه والأخطاء في التقدير والاستنتاج والتنبؤ وسيؤدي ذلك إلى تعديل كبير في دلالة النصوص ويسقط بعض المفهومات (ربما كان نمط الانتاج الآسيوي من بينها) وهذا النمط الآسيوي باعتباره نمطاً عابراً للتاريخ يمتد آلاف السنين وكأنه نوع من الأبدية ، يعتمد على بعض المفهومات الجزئية أو النصوص المختارة باعتبارها بدائل للنسق النظري ويقدم ما لم يكتمل بعد في الدراسة العينية لوقائع التاريخ باعتباره حقيقة يقينية مطلقة ، ويفترض تطابقاً مزعوماً بين مفهومات سيئة التحدّد متنافرة الترابط وبين « الوقائع » المنتقاة

الواقع والمفهوم

يبدو مفهوم نمط الانتاج الآسيوي عند اتباعه كأنه مستنبط من أوضاع فعلية في آسيا (امتد ذلك إلى الشرق عموماً ومصر خاصة) ، وهم يؤكدون أن هذه البلاد لا يمكن ادراجها تحت تصنيف مجتمع العبيد (مثل أثينا وروما) في المرحلة التي شهدت نشوء المجتمع الطبقي والدولة بعد عصر الشيوعية البدائية وانعدام الدولة

وما هي أوصاف النمط الآسيوي في بدايته ؟ من المعروف أن ماركس في التشكيلات السابقة للرأسمالية ذكر « أنماط انتاج » بأسماء جغرافية عند الانتقال من المشاعة البدائية أو القروية إلى المجتمع الطبقي . وهذه الأنماط على سبيل المثال هي « الآسيوي » و« الجرماني » والقديم (الكلاسيكي اليوناني الروماني) وليس ثمة مانع من أن تشمل هذه المرحلة المبكرة ، حينما كانت سيطرة الانسان على الطبيعة شديدة الضعف والضآلة ، أنماطاً « جغرافية » أخرى في روسيا (السلافي) أو منغوليا ، فشروط الانتاج الطبيعية الجغرافية (غابات ، ارض ، زراعة مراعي ، بحر) ، كانت ثقيلة الوزن واطلاق هذه الأسماء الجغرافية عليها يعني أنها اشكال مختلفة من اتجاه عام هو الانتقال من المشاعة إلى المجتمع الطبقي

ومهما يكن من شيء ، فلم يذهب ماركس قط إلى المطابقة بين نمط انتاج

آسيوي وبين فكرة مجتمع الري النهري وقيام بيروقراطية وظيفية باعتبارها طبقة حاكمة ولن نجد عنده تصوراً اختزالياً تكنولوجياً ادارياً لفكرة الانتاج الآسيوي ، كما ذهب فيتفوجل في « الاستبداد الشرقي » ويشايعه في هذا التصور التكنولوجي / الاداري / البيروقراطي بعض الذين يحاولون تطبيق بقية مفهوماته الأخرى ، بل ويقدمون نقداً لبعض هذه المفهومات إن تضخيم فكرة البيروقراطية والتركيز عليها مستمد من فيتفوجل وليس من كارل ماركس

وعناصر هذا النمط « الآسيوي » المميزة ، كأي عناصر تميّز الأشكال الاقتصادية المتباينة للمجتمعات (عبيد ـ اقطاع ـ رأسمالي) ماثلة عند ماركس في طريقة الاستحواذ على فائض العمل في كل حالة من المنتج الفعلي(٢)

وفي البدء اعتبر ماركس مميزات النمط الآسيوي محدّدة بأن الدولة (المشاعة العليا أو المشترك الأعلى عند صادق سعد) هي التي تستحوذ على فائض النتاج (ما يتبقى بعد اعادة الانتاج المادي واعادة انتاج المنتج المباشر) كما تتحدّد بغياب الملكية الخاصة للأرض وغياب أي طبقة استغلالية مستقلة عن الدولة كما أن المنتجين المباشرين يعملون داخل مشاعات (أو مشتركات) عند مستوى منخفض من تقسيم العمل بين فروع الانتاج المختلفة ، ووحدة الحرف والزراعة داخل المشاعة ، واعادة انتاج الشروط الاقتصادية الانتاجية داخل نطاق وحدة الانتاج (المشاعة)

وبعد ذلك ، يذهب ماركس إلى أن المنتجين المباشرين لا يواجهون مالكاً عقارياً خاصاً (فرداً) ، بل كما في آسيا يكونون خاضعين لعبودية أو تبعية مباشرة للدولة التي تقف فوقهم باعتبارها مالك الأرض وحاكمهم الأعلى في نفس الوقت وهنا ، يتطابق الريع مع الضريبة ولا توجد حاجة لضغط سياسي أو اقتصادي أشد وطأة مما هو مشترك بين كل أنواع الخضوع للدولة(٣)

وبالرجوع إلى « التشكيلات السابقة للرأسمالية » نصل إلى تعبيرات مثل العبودية المعممة بدلاً من العبودية لمالك عبيد خاص

وبطبيعة الحال إن نمط الانتاج العبودي في نقائه الخالص من حيث التعريف

القانوني هو اختراع يوناني روماني   ولا ينكر أحد أن مجتمعات الشرق القديم (مصر مثلاً) والمجتمعات الآسيوية عرفت العبودية في اشكال متعددة تبتعد عن « النقاء » ، عبودية الدين والعمل القسري كما عرفت العبودية بتعريفها القانوني « الكلاسيكي » باعتبارها أدنى درجة من درجات مُتّصِل Continuum يفتقر إلى التشكل المتجانس من التبعية وانعدام الحرية يمتد على طول السلم الاجتماعي فوق هذه الدرجة   وكان « العبيد » الأسرى يشتغلون في أراضي الملك والمعابد والمحاجر والمناجم(٤)

وبطبيعة الحال ، لم يكن عمل العبيد هو الشكل السائد (الغالب) في مصر فقد استمرت المشاعة البدائية بعد تغير في طبيعتها الطبقية ، المتغايرة ، وبترابط أكثر من نمط بقيادة نمط أكثر تطوراً داخلها (العبودي ثم الاقطاعي) وقد لاحظ الكثيرون أن الصراع الطبقي طوال التشكيلة المصرية لم يصل قط إلى منتهاه ، وأن « بقايا » الهياكل القديمة ليست مجرد بقايا متآكلة في مسار خطي صاعد للهيكل الجديد ، بل تواصل البقاء معدّلة بتأثير أرقى نمط انتاج (الأكثرها تطويراً لقوى الانتاج والأكبرها انتاجية)   ولم يكن ذلك مقصوراً على فترات انتقالية معينة كما هي الحال في معظم بلاد العالم   وقد ينسحب ذلك على الأشكال الايديولوجية (واصلت التصورات الطوطمية البقاء متجاورة ومعدّلة بالتصورات الدينية اللاحقة، واستمرت المعتقدات الموغلة في القدم)

وفي العصور التالية قد ينسحب ما سبق على النمط الاقطاعي والرأسمالي في مصر   فلم تتحلّل الأشكال السابقة للرأسمالية مفسحة الطريق إلى غلبة عددية للطبقة العاملة ، بل إلى غلبة « معدمين » ، وبقاء اشكال من الملكية القزمية ومن العلاقات المتخلفة ، وكل ذلك بقيادة نمط الانتاج الرأسمالي بطبيعة الحال   ونعود إلى نمط الانتاج الآسيوي

اقتران الريع بالضريبة

يذهب ماركس إلى أن المؤشر index التقريبي لوجود نمط انتاج محدد هو

الطريقة المتميزة في الاستحواذ علي فائض النتاج (ما يسمى أحياناً بدون دقة كبيرة بالفائض الاقتصادي) ويقترح البعض التخلص من « الآسيوية » المزعومة للنمط المفترض وحدوده الجغرافية بالتركيز على اقتران الريع بالضريبة أو على تطابقهما

ولكن ، هل يقابل ذلك التطابق عناصر تنتمي إلى ترابط قوى الانتاج وعلاقات الانتاج في نمط محدد ؟(٥)

إن عناصر ملكية الدولة للأرض التي يزرعها « رعايا » لهم حيازة فعلية لوسائل الانتاج داخل مشاعاتهم ، واتحاد الحرف والزراعة ، وتأمين شروط اعادة الانتاج داخل الوحدة الانتاجية ، لا تقول شيئاً عن نمط انتاج محدد ، بل تناظر أي انتاج زراعي سابق للرأسمالية فالإقطاع الأوروبي راكد كذلك كما إن ثنائي المشاعة / الدولة وهو الوصف العيني الإمبريقي لتطابق الريع / الضريبة يؤدي إلى القول بعلاقة تحكمية بالكامل (تعسفية اعتباطية) بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج

وما هي هذه العلاقة الانتاجية ؟ إنها علاقة « ملكية » الدولة وتطابق الحدود بين جهاز الدولة والطبقة المالكة الحاكمة فالبيروقراطية (كما يقال) تتحكم في توزيع وسائل الانتاج والاستحواذ على الفائض من خلال آلية سلطة الدولة ، اي أن الدولة هي المستغل (بالكسر) وجهاز الدولة مطابق لآلية الاستغلال وقد يكون شكل الدولة متغايراً (حكومة ثيوقراطية على رأسها ملك إله أو ملكية استبدادية أو تحالف محاربين قبليين)

وهذه « الملكية » القانونية للدولة يتم الخلط بينها وبين الملكية الاقتصادية الفعلية ، وهي تتفق مع قوى انتاجية شديدة التفاوت في طابعها ومستواها ، قوى بدائية قليلة الانتاجية ، إلى قوى تقف على عتبة تراكم رأسمالي وهي لا تختلف من حيث النمط الانتاجي عن غيرها من أشكال الملكية في أنماط أخرى ، بل إن هذا التطابق بين الريع والضريبة يطرح مشكلات شديدة الوعورة فالزراعة المشاعية (المشترك الفلاحي أو القروي) لا تفترض علاقات استغلالية أو وجود طبقات وهذه الدولة المالكة إنما تركب (بالبناء للمجهول) تركيباً تعسفياً فوق أشكال إنتاج

لا تفترض استغلال ولا طبقات فهي دولة بلا ضرورة معلقة فوق المجتمع دون شروط لوجودها

إن نظرية الدولة في الماركسية الناضجة (أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة) تقول بنشوء الدولة عن تناقضات في البنية الاقتصادية وعن تناحرات طبقية لا يمكن التوفيق بينها أما الدولة التي توجد في غياب الطبقات فلا تمثل شيئاً

الدولة الهيدروليكية الوظيفية

يقال إن الدولة الآسيوية تنشأ عن ضرورة وظيفية فهي وسيلة لتنظيم وتنسيق شبكة أشغال واسعة النطاق لا غنى للزراعة عنها

ويذهب ب. هندس وب. هيرست (مصدر سابق) إلى أن هذا التفسير الوظيفي الغائي لا يفسر شيئاً فالحاجة إلى شيء لا تأتي به إلى الوجود بالضرورة فلا بد من تأثير شروط أخرى مثل الصراع الطبقي وعلى أي شيء اعتمد القائلون بذلك ؟ لماذا تستلزم الحاجة إلى وسيلة تنسيق لأشغال الري وجود الدولة بالتحديد بدلاً من شكل آخر من التنظيم ؟ دولة آسيوية استبدادية قدت من صخرة واحدة تسحق البنية الاجتماعية تحتها ؟

ويؤكد كثيرون على النقيض من ذلك أن اشغال الري بنيت قطعة قطعة ، استجابةً لضرورات محلية بقوى محلية وأنها أخذت مئات السنين ولم تعمل أبداً أو تقوم بوظيفتها في وقت واحد منذ البداية ، وأن التنسيق بينها كان عملية تدريجية بطيئة ولم تشكل نظاماً « وخطة » من البداية ، ولا كانت في احتياج لتعبئة ضخمة للعاملين ويسخر الكاتبان من « دولة » كانت موجودة قبل بناء الأشغال العامة المائية ، اي قبل العمليات الانتاجية الفعلية لكي تبني شروط القيام بها

ومن ناحية أخرى ، يسخر الكثيرون من مجرد امكان وجود جهاز اداري منتظم متصل نسقي في مجتمعات ما قبل الرأسمالية ، بل إن مفهوم بيروقراطية مثل بيروقراطية الرأسمالية قائمة على الترشيد العقلاني ، وكأنها آلة ادارية تعمل على

أساس قواعد مجردة قانونية لا شخصية [فهي تعكس درجة عالية من تقسيم العمل وترابطه] ، وتستخدم موظفين يقوم كل منهم بدور متخصص بأجر محدد على أساس من الكفاءة التكنولوجية ، إنما هو مفهوم يفترض بالضرورة اقتصاداً نقدياً متطوراً يضفي نوعاً من التجانس والتجريد على الأعمال العينية المتغايرة ، ووسائل اتصال عالية الكفاءة تربط الأجزاء المتباعدة من الجهاز في آلية موحدة

ولنأخذ حياة موظف مرموق في مصر القديمة في الأسرات الأولى هو « ونى » لقد ارتفع من موظف صغير إلى « سمير » أو رجل بلاط مقرب وقد صحب هذا التشريف أن عيّنه الملك في مركز كهنوتي ، ثم قاضيا لقد كان قاضيا وسميرا أو نديما ومشرفاً على مستأجري ضياع القصر ومسؤولاً عن الحراسة وتعبيد الطريق ثم بعد ذلك أرسله الملك على رأس حملة عسكرية وكان في قيادة هذا الجيش تحت رئاسته امراء وسمراء وقواد ورؤساء مدن ورؤساء تراجمة ورؤساء متنبئين (عرافين) ورؤساء ملحقات المعابد (كان هو القائد العسكري على الرغم من أن وظيفته لم تكن سوى وظيفة المشرف على مستأجري القصر[٦]) ويبدو أن السيد «ونى» كان أميناً بالقصر وحامل نعل ، ثم رقي إلى منصب حاكم مصر العليا ، ثم موفدا لمحجر بعيد في النوبة لاحضار مواد جنائزية لبناء أهرام ، والاشراف على بناء سفينة ، وعلى شق قنوات[٧] ولا تختلف حياة موظف كبير آخر هو «حرخوف» وفي السيرة الذاتية لهما درجة كبيرة من الاتضاع ونسبة كل شيء إلى شخص الفرعون حتى أصغر الأعمال،وتبدو الصلة بالحاشية أمراً حاسماً بل إن الحدود بين وظائف ادارية فعلية ، ومجرد تسمية الشخص بها كنعت شرفي فحسب صعبة التعيين ويصل ذلك إلى شخصية الوزير نفسه (حامل لقب تاتي) وكان الوزير في الأسرة الرابعة واحداً من الأمراء الملكيين (من الأسرة المالكة) ، ثم انتقلت إلى خارجها وتحولت إلى وظيفة وراثية !!

وقد كشفت الدراسة المتعمقة عن وجود عدة أشخاص يحملون لقب الوزير منحوا أو انتحلوا اللقب في صورة تشريفية بحتة . وقائمة أعمال الوزير لا تجانس

فيها حتى الأسرة الحديثة ، فهو المشرف على كل أشغال الملك والقاضي الأعلى والواسطة بين أوامر الملك ورؤساء المدن والقرى البعيدة   وكانت قمم ما يسمى بالبيروقراطية المصرية هم المحيطون بشخص الفرعون من « سمراء » أي أصدقاء إلى الابناء ، بالإضافة إلى حملة النعال وحراس خزانة الثياب والتيجان والحلاقين والأطباء وقد صحب كل ذلك تحويل « الوظائف » العليا إلى وظائف وراثية وانطبق ذلك على من كانوا يشغلون وظائف هامة ، وكان من أعز الأماني أن يستطيع المرء تسليم وظيفته لابنه(٩)

وكان الموظفون الإداريون على حسب درجاتهم يحصلون على مكافآتهم في شكل جراية « محددة » من اللحم والخبز وقطع من الأرض لهم حق توريثها(١٠) أو بيعها وبعض العبيد المأسورين   وكل ذلك يأخذ شكل هبات من درجات هرم الحكم العليا إلى الدنيا ، وهو هرم يكاد أن يشبه كومة غير متماسكة من الأحجار

إن تصور « بيروقراطية » مصرية وظيفية يقوم على مفارقة زمنية صارخة ونزعة تقنوية شديدة التبسيط (هندس وهيرست) ؛ فموظفو مصر ليسوا بيروقراطية حديثة إنهم يشبهون القائمين بتدبير أمور بيت الأمير من صفوة الأعيان (مثل سائر البلاد الأوروبية في العصر الوسيط).وكان المنصب الإدراي كقاعدة عامة يسند إلى أفراد عائلات ذات وضع طبقي مرموق وذلك لم يمنع امكان صعود أفراد آخرين كاستثناء من القاعدة ، ولم تكن « الدولة » هي التي تخلق الطبقات الاستغلالية باعتبارها درجات وظيفية ، بل العكس

وربما لم توجد هذه البيروقراطية الوظيفية (المائية) في مصر أو في آسيا قط خارج كتاب الاستبداد الشرقي والصفحات المستوحاة منه عند كتّاب آخرين ونكرر ما ذكره   ناقدو مفهوم نمط الانتاج الآسيوي عند فيتفوجل من أن ماركس لم يختزل أبداً العلاقات الاجتماعية إلى تكنيك مائي   كما أن ركود هذا النمط وثباته عنده لا يرجع إلى طبيعة الري الاصطناعي ولا إلى السيادة البيروقراطية ، بل إلى الهوّة الضخمة بين الدولة (جابية الضريبة) والمشاعة أو المشترك (منتجة الريع) .

ليس من الصواب التمييز بين الشرق والغرب (الدولة هنا وهناك) على اساس من أن للدولة دوراً اقتصادياً في الشرق على حين أنها مجرد « أداة قمع » في ايدي الطبقة الحاكمة أو المالكة في الغرب.وكما أنه ليس من الصواب الوقوف عند أن للدولة في الماركسية عموماً دوراً قمعياً (ممارسة العنف السياسي على الطبقات المحكومة) ودوراً ايديولوجياً، (غرس الايديولوجيا السائدة في الأذهان) يمارس كل منهما على حدة بواسطة أجهزة الدولة القمعية والأيديولوجية فالحقيقة أن الماركسية في هيكلها النظري الناضج لا بد وأن تؤكد أن للدولة ، دائماً ، في الشرق والغرب دوراً اقتصادياًمباشراً في اعادة انتاج علاقات الانتاج وهو دور مباشر لأنه ليس مقصوراً على حالات بسيطة من القمع والتلقين الايديولوجي في الدائرة الاقتصادية ، وليست الوظائف الاقتصادية للدولة محايدة أو تكنيكية ، بل هي طبقية ايضاً ، ولم يكن الاقتصاد في الغرب يعيد انتاج علاقاته داخل الحيز الانتاجي وحده الذي يمارس وظيفته تلقائياً وتقف الدولة خارجه تمثله وتدافع عنه وتقمع معارضيه (حتى الدولة الليبرالية لم تكن حارساً ليلياً فهي تمارس وظائف اقتصادية ابتداء من الضرائب إلى تشريعات المصانع ، ومن رسوم الجمارك إلى اقامة البنية السفلى ، وتدريب العمالة في المدارس)

إن للدولة / الليبرالية في الغرب دوراً اقتصادياً يتعلق بما يسميه انجلز بالشروط العامة لانتاج فائض القيمة[١١] ، وهذه الشروط خارجية عند المقارنة بأنماط سابقة على الرأسمالية في الغرب[١٢]

لكن أنصار نمط الانتاج الآسيوي يعتبرون الدولة هي العنصر الحاسم في التفرقة بين الريع الاقطاعي (الغربي) والريع / الضريبة (الشرقي) فالفارق المميز عندهم هو اختلاف دور الدولة ، ويمكن استنباطه من معطيات وصفية بسيطة في الاقطاع الغربي هناك استقلال لطبقة ملاك أرض عن الدولة وتربطهم بأقنانهم علاقة تبعية ، وتلك المعطيات الوصفية البسيطة كما يذهب هندس

وهيرست « وقائع » يقدمها أصحاب نمط الانتاج الآسيوي دون شروط وجود ، ولا يمكن البحث عن أساس لها في علاقات الانتاج

يقول ماركس   المجلد الثالث من رأس المال مصدر سابق ص ٧٧١ « أن الأشكال السابقة للراسمالية تفترض عدم فصل المنتج عن وسائل الانتاج » ، فللمنتجين المباشرين حيازة فعلية لوسائل اعادة انتاج قوة عملهم (قطعة أرض ـ أدوات انتاج) ولا بد من أن يحتفظوا لأنفسهم بجزء من النتاج[١٣]   وليس هؤلاء المنتجون واقعين تحت قسر اقتصادي لتقديم فائض عملهم (بسبب الحيازة) لذلك فإن انتزاع الريع السابق الرأسمالية (اقطاعي / آسيوي) يفترض الخضوع السياسي الايديولوجي من جانب المنتجين المباشرين للاستغلاليين ويتم ذلك بآلية لا ـ اقتصادية أو من خارج الاقتصاد   وكلمات ماركس هي   إن كل الأشكال التي يظل فيها المنتج المباشر حائزاً لوسائل انتاج ووسائل معيشته ، يجب أن تظهر فيها علاقة الملكية باعتبارها علاقة مباشرة من السيادة والتبعية ، بحيث لا يكون المنتج المباشر حراً   إن نقصاً في الحرية قد يمكن الحد منه ، يتراوح بين القنانة ومجرد علاقة خراجية (أو دفع اتاوة)

وهنا ، لا بد من آلية سياسية (دور الدولة) لانتزاع الريع الاقطاعي أو الآسيوي معاً ، « القسر غير الاقتصادي »   لذلك فإن القاعدة الاقتصادية وهي التي تحدد المستويات السياسية والايديولوجية في خاتمة المطاف ستفرض أن يكون المستوى السياسي (الدولة) هو المستوى السائد في تراتب المستويات داخل التشكيلة السابقة للرأسمالية ، اقطاعية أو « آسيوية »

ونصل إلى أن دور الدولة نابع من طابع علاقات الانتاج   (ولسنا في حاجة إلى ذكر ما هو معروف جيداً من أن المشاعة أو المشترك القروي ظل موجوداً طوال « الاقطاع » الأوروبي فهي ليست سمة للشرق الآسيوي ، فقد ظل المنتجون المباشرون داخل هذه المشاعات)

ونعود إلى التمييز « القانوني » « الحقوقي » السطحي بين نمطي الانتاج الاقطاعي والآسيوي . فالتفرقة الحاسمة هي سياسية ايديولوجية سادة / اقنان أو

حكام / ورعية (بعد مرحلة العبودية المعممة) وكل الفرق بين الدولة في نظام يقوم على الريع (اقطاعي) ودولة تقوم على الريع / الضريبة (آسيوي) سينحصر في درجة مركزية سلطة الدولة في « الآسيوي تكون الدولة هي المالك الأوحد ويتطابق الريع والضريبة وفي الاقطاع يمثل مالك الأرض سلطة الدولة بالضرورة ليتمكن من الحصول على الريع بالقسر السياسي غير الاقتصادي وفي الاقطاعية المفردة يدخل المالك مع القن في علاقة سيادة / تبعية هي بالضرورة علاقة حلقة من الدولة بأحد رعاياها فسلطة السيد الاقطاعي هي سلطة الدولة مباشرة وبدون أي وسائط (بعد تصغيرها بمقياس رسم مناسب)

ويؤدي ذلك القول إلى أن السيد الاقطاعي ينتزع الفائض الاقتصادي بآلية القسر السياسي (طبعاً لا يخلو الأمر من وظيفة اقتصادية تشبه وظيفة الدولة الآسيوية على النطاق المحلي:تقديم المطاحن،المعاصر،استصلاح أرض جديدة،تحديد الدورات الزراعية) فالقنانة علاقة قانونية لا توجد إلا بمقدار ما تفرضها السياسة في صميم العملية الانتاجية ولا يحوز الاقطاعي الأرض من مالك الرقبة (الملك / الامبراطور الخ) إلا بسبب تبعيته السياسية وأدائه « الواجبات » العسكرية وغيرهما

وفي الحالتين الآسيوي والاقطاعي يعتمد الاستغلال جزئياً على السيادة السياسية ويتحقق من خلالها

ما الفرق إذن (كما يتساءل هندس وهيرست) بين الريع الضريبة والريع الاقطاعي ؟ ليس إلا النطاق ، ليس إلا اتساع وحدة الاستيلاء عليه من دولة « مركزية » « آسيوية » أو ضيق هذه الوحدة (اقطاعية) أما من ناحية العلاقة الانتاجية ، من ناحية أنهما شكلان للاستغلال فهما متماثلان وليس الريع الاقطاعي إلا شكلاً لا مركزياً من الريع الضريبة ويمكن أن يتولدا الواحد من الآخر دون أي تغير في قوى الانتاج أو علاقات الانتاج

ويتحدث صادق سعد عن نبتات اقطاعية بدأت في العصر « الهليني » نتيجة لتغيرات « قانونية » تتعلق بالسياسات ثم اختفت (١٤).

لكن ماذا عن هذه المركزية ؟

ليس في اسس التشكيلة الاقطاعية ما يستوجب غياب « المركزية » فذلك راجع إلى تقلبات التاريخ السياسي لكل مجتمع مفرد ويجب ألا نفهم المركزية في عصور الانتقال بالدواب والمراكب الشراعية باعتبارها مماثلة للمركزية في عصر الرأسمالية ولنأخذ انجلترا مثالاً لاقطاع « مركزي » بعد الغزو النورماندي مباشرة لا في مرحلة انتقال إلى الرأسمالية(١٥)

وقد يمكن القول إن خصوصية التاريخ القومي في بلاد العالم الثالث لا تستوجب بالضرورة ثنائية جوهرية في تاريخ العالم تقسمه إلى شرق وغرب ، وقد يترتب على ذلك وضع مفهوم نمط الانتاج الآسيوي داخل الاشكالية الماركسية في مكانه الصحيح باعتباره ليس « نمطاً انتاجياً » ولا « آسيوياً » بل مسألة نظرية شديدة الأهمية تنقلنا إلى مناقشة أشكال الملكية الاقتصادية المختلفة التي تختفي حتى في أيامنا هذه وراء الملكية القانونية للدولة ، وإلى اماطة اللثام عن علاقات الملكية الخاصة التي تتنكر في شكل ملكية الدولة تحت شعارات اشتراكية

هوامش الفصل الثالث

ـ ف ن نيكيفوروف، الشرق والتاريخ العالمي، ترجمة د. توفيق سلوم، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨١

2 – Karl Marx, The Capital, Part 1, Progress Publishers, Moscow, 1966, p. 217

3 – Ibid, Part 3, pp. 771, 772.

4 – Perry Anderson, Passages from Antiquity to Feudalism, NLB, 1977, p 21.

5 – Barry Hindes, and Paul Q. Hirst, pre capitalist Modes and production, Rovtiedge and Kegam Paul, London and Boston, 1975.

٦ ـ سير ألن جاردنر، مصر الفراعنة، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧، ص ص ١١٤ ١١٥

٧ ـ المصدر السابق، ص ١١٦

٨ ـ المصدر السابق، ص ص ١٢٢ ١٢٣

٩ ـ المصدر السابق، ص ص ١٢٤ ١٢٥

١٠ ـ المصدر السابق ، ص ٢٩٧

ـ انجلز ، الرد على دوهرنج ، موسكو ، دار التقدم ١٩٦٦ ، ص ٣٨٠

12 – Nicos Paulantzas, Classes in Contemporary Capitalism, New Left Book, London, 1975, pp. 99, 100, 101.

Karl Marx, p

١٤ ـ صادق سعد، من تاريخ مصر الاجتماعي الاقتصادي، ص ٩٢ ـ ٩٥

15 – Perry Anderson, op.cit., p. 158.

الفهرس

الفصل الأول ـ ماركس. «كل ما أعرفه هو أنني لست ماركسياً». 9
ـ جرامشي «ثورة اكتوبر ١٩١٧» ثورة «ضد كتاب رأس المال»
ـ الماركسية والوضعية
البحث عن الماركسية ١٢
ـ الممارسة في التفسير الماركسي الكلاسيكي ١٧
ـ بعض التناقضات التاريخية في مفهوم «الممارسة» الماركسي ٢٠
ـ مغامرات المادية مع الديالكتيك ٢٤
ـ أين يوجد «المثالي»؟ ٢٨
ـ الطابع «السلمي» للنظرية الماركسية ٣٠
ـ (الافتراض Postalate الفرض Hypothesis) ٣١
الفصل الثاني ـ البحث عن دلالة المصطلح ٣٩
ـ الأبناء ينجبون الاباء! ٤١
ـ التيار الأيديولوجي الليبرالي ٤٢
ـ الخلط بين الليبرالية والديمقراطية ٤٦
ـ حساب كمّي للذات والمنافع النزعة الحسية التجريبية ٤٧
ـ التوفيق بين الليبرالية والديمقراطية ٤٨
ـ خطوات الليبرالية إلى الوراء بعيدة عن الديمقراطية ٥١
ـ الوجه وراء القناع ٥٢
ـ السطح مملكة المساواة ٥٤
ـ تناقضات الليبرالية الجديدة ٥٥
ـ التجريبية (الخبروية) القديمة والوضعية الحديثة متماثلان ٥٨
ـ هيوم هو النسخة الأصلية من ماخ وحلقة فيينا ٥٩
ـ الهيكل العظمي للأيديولوجية الليبرالية ٦٢
الفصل الثالث ـ الشرق بلا تاريخ ونهاية بلا تاريخ! ٧١
ـ الماركسية ونصوصها ٧٣
ـ الواقع والمفهوم ٧٦
ـ اقتران الريع بالضريبة ٧٨
ـ الدولة الهيدروليكية الوظيفية ٨٠
الدولة في الشرق والغرب ٨٣